

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٦٣٧

الاثنين، ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

(جمهورية فتزويلا البوليفارية) السيد راميريث كارينيو	الرئيس
السيد تشوركين الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد غاسو ماتوسيس إسبانيا	
السيد لوكاس أنغولا	
السيد بيرموديث أوروغواي	
السيد ييلتشينكو أوكرانيا	
السيد سيس السنغال	
السيد تساو يونغ الصين	
السيد لاميك فرنسا	
السيدة أدنين ماليزيا	
السيد محمود مصر	
السيد هايكي المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	
السيدة شوالغر نيوزيلندا	
السيد كلاين الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد أو كامورا اليابان	

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1605414 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2016/99)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأرحب باسم المجلس، بدولة السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا. وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأرحب باسم المجلس، بالسيد تانين الذي ينضم إلى هذه الجلسة عبر الفيديو من بريشتينا.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فلورا تشيتاكو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/99، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وأعطي الكلمة الآن للسيد تانين.

السيد تانين (تكلم بالإنكليزية): اليوم هذه هي الجلسة الأولى لمجلس الأمن عن كوسوفو في عام ٢٠١٦. وتنعقد هذه الجلسة في وقت يشهد تطورات هامة، ليس أقلها انتخاب رئيس جديد يوم الجمعة بصورة ناجحة وإن تكن مثيرة للخلافات. وهذا عام تواجه فيه كوسوفو عددا لا يحصى من التحديات المعقدة. وبالتالي، سأخذ من الوقت ما يكفي اليوم لتقييم التطورات الرئيسية التي حدثت في عام ٢٠١٥، وفوق ذلك للتطلع إلى المستقبل.

وفي الشهور الأخيرة بلغ الاستقطاب في المشهد السياسي في كوسوفو مستويات تحول دون إحراز التقدم بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة في السعي إلى خطة طموحة للإصلاح. ومن الواضح أن شدة الخلافات السياسية تتنافى والمعايير الديمقراطية الأساسية. ولعل أوضح الأمثلة على ذلك استخدام العنف على نحو متكرر من جانب المعارضة لمنع برلمان كوسوفو وغيره من المؤسسات الحكومية الأخرى عن القيام بمهامها.

وقد شاطرتُ العديد من زملائي في المجتمع الدولي التشديد على أن التقيد بقواعد اللعبة الديمقراطية الأساسية أمر لا يقتصر على كونه مسؤولية تقع على عاتق جميع الزعماء السياسيين فحسب، بل إن من شأنه أن يمكن الأصوات والرسائل لجميع الجهات الفاعلة السياسية الحقيقية في العملية الديمقراطية، بما في ذلك المعارضة. وفيما عدا ذلك ستبديد تلك الأصوات والرسائل.

وأرى - بعد أن بلغت المسائل إلى هذا الحد - أن هذا هو الوقت المناسب لأن يعمد الجميع إلى التأمل والتقييم، بل ربما أيضا إلى تحويل الانشغال بالمعارك السياسية على الصعيدين المحلي والدولي إلى المسائل الأساسية ذات الاهتمام. وينبغي أن تكون الصلات الوثيقة بين التنمية في مرحلة ما بعد انتهاء

ويمثل تعزيز احترام سيادة القانون وضمان كفاية إنفاذه تحديات كبيرة في كثير من أنحاء العالم. وفي كوسوفو لم تول هذه الأهداف الأولوية القصوى على النحو الواجب بعد. بيد أن هناك إطارا تشريعيا قويا قائما بالفعل، بما في ذلك العديد من القوانين الرئيسية التي سُنت في العام الماضي وحده. ومع ذلك، لا يتسم تطبيقها بالاتساق، في حين ما تزال إدارة العدالة بطيئة بصورة غير مقبولة، وتتفشى أيضا حالات التدخل السياسي فيها. وتؤدي ممارسات الفساد على عدة مستويات إلى الشعور بالإحباط في أوساط الجمهور، في ذات الوقت الذي تعرقل فيه الحياة اليومية لجميع الأشخاص في كوسوفو نظرا لأنها تحد من التنمية الاقتصادية وتقلل من الفرص، علاوة على تقويض الثقة في النظام السياسي. وأرى أنه ينبغي أن يظل تحسين تنسيق دعم سيادة القانون على نحو مستمر هدفا أساسيا بالنسبة لنا هذا العام، وهو هدف ما تزال الأمم المتحدة على استعداد للاضطلاع بدور فيه في حدود الموارد المتاحة لولايتنا.

وفي بعض الأحيان، قد تصرف المسائل الأمنية والسياسية الكثير من الانتباه عن تحديات التنمية الاقتصادية الحقيقية في كوسوفو. ومثلما أقرت الحكومة، فإن هناك ضرورة لبذل جهود مكثفة لتحقيق المزيد من النمو وزيادة الفرص الاقتصادية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تخفيف التوترات السياسية أيضا. وبالرغم من الموارد البشرية والطبيعية الهائلة، فليس هناك سوى القليل من الفرص المتاحة للاستثمار على نطاق واسع. وما تزال معدلات البطالة مرتفعة، في حين لا يزال التعليم بحاجة إلى التحديث وتخليصه من الطابع السياسي. وينبغي أيضا التصدي على نحو مستمر للممارسات البيئية الضارة التي تلقي بآثار سلبية كبيرة على الصحة العامة. ومثلما شدد الأمين العام كثيرا، فإن الصلة الوثيقة بين بناء السلام والتنمية تقتضي الاتساق والتكامل بين جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في كوسوفو، فضلا عن

التراع، وإنفاذ سيادة القانون وحقوق الإنسان في صميم الخطة الاستراتيجية والموجهة نحو تحقيق النتائج في كوسوفو. وينبغي أن يكون القادة السياسيون أكثر قدرة على التطلع إلى الخارج ومواصلة استكشاف فرص التعاون الإقليمي، على النحو الذي بينه مؤتمر قمة الاستثمار لمنطقة غرب البلقان المعقود في لندن قبل أسبوع واحد، عوضا عن التركيز على المصالح السياسية الضيقة. وبعد هذا الاستثمار الهائل بالفعل في توطيد الاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة عموما، فإن من شأن مواصلة الاهتمام بالمسائل الأساسية وتوزيع الموارد على نحو أكثر تركيزا أن يساعد على إحداث الفرق بين وضع مسار نحو التقدم والتعاس عن ذلك.

ومن المهم أن نسلّم أثناء هذا كله، بأن العديد من الالتزامات الأساسية التي تعهدت بها القيادة السياسية في كوسوفو ما تزال ثابتة كما هي. ويشمل ذلك مواصلة تطبيع العلاقات مع بلغراد من خلال الحوار الذي يسره الاتحاد الأوروبي، والوفاء بالالتزامات المالية والضريبية لإزاء الدائنين الدوليين، فضلا عن ضمان هئية الظروف اللازمة لإنشاء المحكمة المتخصصة على أتم وجه.

وتؤكد التحديات الإضافية والناشئة معا أهمية العمل مع جميع القادة في بريشتينا بغرض كفالة استمرا تلك الالتزامات الأساسية.

وقد أُتخذت في العام الماضي خطوات أساسية نحو تعزيز المنظور الأوروبي لكوسوفو. واقرنت تلك الخطوات في الوقت نفسه، بتقييمات مفصلة وأساسية في بعض الأحيان من قبل الأجهزة الأوروبية لوضع وفعالية المؤسسات العامة، وخصوصا الهيئة القضائية في كوسوفو. وأشير بصفة خاصة إلى تقرير المفوضية الأوروبية عن كوسوفو لعام ٢٠١٥ وإلى تقرير المجلس الأوروبي الصادر مؤخرا بشأن الحالة في كوسوفو، من بين جهات أخرى.

مجموعة من المبادرات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف على نطاق أوسع. وسيكون ذلك مجال تركيز أساسي في جهودنا خلال هذا العام.

ويكفل الإطار القانوني في كوسوفو حماية حقوق الإنسان والحقوق الأساسية، غير أن التنفيذ ما يزال غير متكافئ ويتأثر مباشرة بالتوترات السياسية والطائفية في البلد. وعلى الرغم من أن كوسوفو لا يسعها أن تؤيد صكوك حقوق الإنسان والمؤسسات الدولية والأوروبية على نحو مباشر ودون تيسير من جانب الأمم المتحدة، إلا أن ذلك لم يمنعها من إصدار قانون فعال بشأن حقوق الإنسان. وأرحب باستعداد الحكومة للعمل مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وأرحب أيضا بعلاقة العمل الإيجابية التي أنشأناها مع الحكومة بشأن وضع السياسات، بما في ذلك، ما يتعلق باستراتيجية كوسوفو لحقوق الإنسان. وما نزال، شأننا شأن العديد من الشركاء الدوليين، ملتزمين بالعمل بشكل وثيق مع السلطات لأجل تشجيع الاتجاهات الإيجابية، لا سيما في تنفيذ الإطار التشريعي القائم بصورة تامة. ويأتي الاتفاق الذي وقّع مؤخرا على توفير مقر جديد للأمين المظالم في كوسوفو، تمشيا مع مبادئ باريس، وتعيين رئيس جديد لوفد بريشتينا في الفريق العامل المشترك المعني بالأشخاص المفقودين، بين التطورات الإيجابية التي نرحب بها.

وقد شهد التعاون بين الكنيسة الأرثوذكسية الصربية وسلطات كوسوفو انتكاسات عديدة في العام الماضي. فقد توترت العلاقات بينهما بسبب المسائل المتعلقة ذات الصلة بملكات الكنيسة وإنفاذ الحماية القانونية للأشخاص. وما زلنا نتلقى تقارير عن الحوادث، بما في ذلك جرائم السرقة في ممتلكات الأسر المنتمة إلى صرب كوسوفو، وهي ما تزال مصدرا للقلق. ونشاط الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين العمل على تحسين تيسير الحوار على جميع المستويات، بدءا من السلطات المركزية وصولا إلى المجتمع المدني.

ومن المرجح أن تواجه كوسوفو والمنطقة بأسرها خلال الأشهر القليلة القادمة صدمات خارجية كبيرة وستكون بمثابة اختبار لقدرة مؤسساتها على الصمود. وليس مرجحا أن تخف تدفقات اللاجئين والمهاجرين الكبيرة عبر منطقة البلقان، وهي تشكّل مأساة إنسانية وأزمة سياسية في الوقت نفسه. وينبغي أن يستفيد تخطيط كوسوفو المعني بالاستجابة لحالات الطوارئ، من الموارد الدولية ودعم التخطيط، فضلا عن التعاون الإقليمي. ومن المهم أيضا التشديد على أنه ينبغي ألا تؤدي التدابير المتخذة على الصعيد العالمي إلى تحقيق حقوق اللاجئين وملتزمي اللجوء، وأن يظل فهمنا لمحتهم بوصفهم أفرادا في صدارة جميع اعتبارات واضعي السياسة العامة.

وبالمثل، فقد أصبح أكثر إلحاحا أيضا ضمان القدرة المؤسسية والاستجابة الكافية للمشاكل الناشئة عن نزعات الأصولية والتطرف وتمويل تدريب الإرهابيين وما يرتبط بذلك من تجار بالبشر والأسلحة. ويشكّل وجود الجماعات الضالعة في ظاهرة التطرف والمقاتلين الإرهابيين الأجانب تحديات تتطلب الشراكة الوثيقة والفعالة بين سلطات كوسوفو والهيئات

وفي الوقت نفسه، ما تزال القوانين والبرامج الرامية إلى دعم حقوق الأقليات وحماية التراث الثقافي، جنبا إلى جنب مع أعمال حقوق الملكية، خاصة وأن المرأة ما تزال تحظى بفرص محدودة فيما يتعلق بالملكية، من بين المسائل التي تشكّل مصدر قلق حقيقي. وقد تعثر برنامج عودة الأشخاص المشردين، ويعزى ذلك جزئيا إلى أوجه القصور الكبيرة في تلك المجالات. وليس من المرجح أن تصبح عودة الأشخاص

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالصربية؛ وقدم الوفد نصًا بالإنكليزية): أود أن أشكر مجلس الأمن على الاهتمام الذي يولييه لمسألة كوسوفو وميتوهيا، عن طريق تبادل منتظم للآراء بشأن عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، واجتماع مجلس الأمن مرة كل ثلاثة أشهر. والرسالة التي نبعثها من هنا إلى جميع الجهات المعنية تتصف بأهمية استثنائية. وجميع الأطراف السياسية الفاعلة تدرك قوة هذه الرسالة، والأهم من ذلك أن جميع الطوائف في كوسوفو وميتوهيا تدركها أيضا.

على الرغم من التحديات الكثيرة، فإن دور بعثة الأمم المتحدة في عملية تنسيق أنشطة جميع شرائح الوجود الدولي، وكذلك في استقرار الوضع في المقاطعة، هو دور لا يمكن الاستغناء عنه. ووجود بعثة الأمم المتحدة له أهمية عظيمة بالنسبة إلى جمهورية صربيا؛ فالشعب الصربي له ملء الثقة بالبعثة، بينما البعثة، من جانبها، هي الضامنة لحياة الوجود الدولي في المقاطعة، حسبما ينص عليه القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). كما أن المهم جدا هو مساهمة المنظمات الدولية الأخرى التي تشكل بعثاتها، مثل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، وقوة كوسوفو، وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أجزاء مكونة للوجود المدني والأمني الدولي في كوسوفو وميتوهيا تحت رعاية الأمم المتحدة.

وتشيد صربيا باتساق البعثة والتزامها بتحقيق الأولويات التي كُلفت بها. وبالنظر إلى مهمة البعثة المتمثلة في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، أود التأكيد على أن وجود البعثة، بنطاقها الحالي وبقدرة ميزانيتها غير المنقوصة، أمر ضروري لتهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى حل دائم ومستدام لمسألة كوسوفو وميتوهيا. وفي الوقت نفسه، فهو يبعث رسالة إلى كوسوفو والصرب وغير الألبان في ميتوهيا الذين يرون في بعثة الأمم المتحدة ضامنا لبقائهم وبأنهم غير

الإقليمية والدولية. وينبغي أن تستفيد استراتيجية وخطة عمل كوسوفو بشأن منع التطرف العنيف من مجموعة واسعة النطاق من أشكال الدعم الدولي بما يتناسب مع المساعدة الثنائية الكبيرة المقدمة إلى هيئات المعلومات الاستخباراتية وأجهزة إنفاذ القانون.

وفي حين يركز السياسيون عادة على الأولويات الجزرية وفي الأجل القريب، فإن الشراكات الإقليمية هي التي بوسعها أن تشق الطريق نحو إحراز التقدم الحقيقي. ويكتسي الحوار بين بريشتينا وبلغراد أهمية بالغة، في حين يجب أن يستند نجاحه في نهاية المطاف إلى التعاون بين جميع القادة في المنطقة بأسرها. وما دام المجتمع الدولي يولي اهتماما لهذا الأمر، فإن حماية الاستثمار الكبير المحرز بالفعل في كوسوفو يقتضي اتخاذ موقف استباقي إزاء التحديات الحالية والإضافية الناشئة على حد سواء.

والتقدم السياسي والقدرة المؤسسية في المنطقة كلاهما أساسيان. ومع ذلك، فهما غير مضمونين بأي حال من الأحوال. وعليه، إن عملنا في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يهدف إلى قيام شراكة دولية وكذلك محلية، ووجوب أن يكون جزءا منها بغية التصدي للمشاكل التي لا يمكن مواجهتها عمليا بشكل منعزل. وبالعامل مع جميع الذين يعترفون بأهداف السلام والأمن والازدهار ويؤيدونها، يكون باستطاعتنا أن ننشط في دعم كوسوفو والمنطقة بأسرها لمواجهة التحديات الهائلة الماثلة أمامنا.

وأود أن أختم ملاحظاتي بالإعراب عن تقديري العميق لأعضاء المجلس على دعمهم الذي لا غنى عنه لتحقيق النجاح. **الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد تانين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد داتشيتش.

ومسئولين. وبهذا المعنى، من المهم أيضا أن نحافظ على الوتيرة الحالية لمجلس الأمن في إصدار التقارير عن عمل البعثة. وأتوقع من بعثة الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بولايتها بطريقة محايدة وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لا سيما في المجالات ذات الصلة ببقاء الصرب وأفراد الطوائف الأخرى من غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا، وعيشهم حياة طبيعية وكرامة. وبالانتقال إلى التقرير (S/2016/99) المعروض علينا، أود أن أكرر القول إنه، بغية تقديم صورة أوسع عن الحالة التي يعيشها الصرب وغيرهم من السكان غير الألبان في المقاطعة اليوم، يجب أن تأتي التقارير الدورية على ذكر حياة المجتمعات المحلية الواقعة جنوب نهر إيبار أيضا. فتجاهل حقوق الإنسان، والمشاكل التي تواجهها الأقليات في جميع أنحاء كوسوفو وميتوهيا يزيدان من الشعور بالعزلة والإهمال واليأس أكثر من أي وقت مضى. لذلك، أقترح أن يتضمن التقرير المقبل استعراضا شاملا لحالة أفراد المجتمعات المحلية الواقعة جنوب نهر إيبار. وكما فعلت في مناسبات سابقة، أود أن أشير إلى الأهمية التي تعلقها صربيا على السعي إلى إيجاد حلول للأشخاص المشردين داخلها من كوسوفو وميتوهيا. فاستراتيجية بلدي في هذا الصدد هي تقديم الدعم الكامل للأشخاص النازحين من كوسوفو وميتوهيا، سواء اختاروا العودة المستدامة أو الاندماج في المكان الذي نزحوا إليه. ولكن مهما كان الدعم الذي قد تقدمه صربيا إلى العائدين المحتملين، فلن يكون كافيا دون المشاركة بقدر كاف من مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا، وقبولهم في المجتمعات المحلية أو التساهل حيالهم على الأقل، بالاقتران مع المشاركة النشطة للمجتمع الدولي. والإجابة عن السؤال لماذا يختار عدد صغير من الناس العودة إلى ديارهم في كوسوفو وميتوهيا هي إجابة معقدة: إنهم يصابون بالإحباط تجاه العوائق الإدارية، والأمنية، والمؤسسية، والقانونية ويقررون الاندماج محليا ليس كفعل اختيار واع

وشخصي، وإنما نتيجة عدم وجود إمكانات حقيقية للعودة. وتقرير بعثة منظمة الأمن والتعاون في كوسوفو الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي له دلالة كبيرة في هذا الصدد: فمن أصل ٤٧٩ حادثا في كوسوفو وميتوهيا، وُجّهت التهمة إلى صرب كوسوفو وميتوهيا عن ٣١٠ حوادث منها، ونسبة ٢٢ في المائة منهم كانوا من العائدين. ووفقا لبيانات صادرة عن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، لم يعد سوى ١٢ ١٤٥ من مشردي الصرب وغيرهم من غير الألبان، بينما مجرد ٤ ٠٠٠ منهم كانت عودتهم مستدامة. والتقارير الفصلية للأمين العام تدل أيضا على اتجاه يبعث على القلق بسبب انخفاض أعداد العائدين، بينما ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لهذه المشكلة، فضلا عن التدابير اللازمة للتغلب عليها. وينبغي للبيانات الإحصائية المقلقة أن توفر حافزا وتؤدي إلى العمل المكثف لإزالة العقبات التي تمنع عودة الأشخاص المشردين داخلها بشكل مستدام وبأعداد أكبر، والتي تجعلها أكثر صعوبة، وينبغي للبعثة أيضا أن تؤدي دورا هاما بشكل استثنائي في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). فالعود وحدها لا تكفي؛ إنما المطلوب اتخاذ تدابير فعالة وتحقيق نتائج ملموسة. لقد فاتني بالفعل عدد المرات التي استرعت فيها انتباه أعضاء المجلس، الذي يمثل أهم هيئة في المجتمع الدولي، للبيانات المتكررة سنة بعد سنة، ومفادها أن ما يزيد على ٢٢٠ ٠٠٠ صربي طردوا من ديار أجدادهم في كوسوفو وميتوهيا، وأنه لم يعد منهم بشكل مستدام سوى نسبة ١,٩ في المائة. هل يعني ذلك أن المجتمع الدولي قد تخلى عن عودة ٢٢٠ ٠٠٠ من الصرب؟ وهل ذلك يضيء الشرعية على التطهير العرقي للصرب من كوسوفو وميتوهيا؟ كم من السنين الأخرى يجب أن تمر قبل تمكن الصرب من العودة؟ لقد انقضى بالفعل ستة عشر أو سبعة عشر عاما. فهل لا يوجد أحد على الإطلاق يخطط لعودتهم؟ وهل هذه لعبة عادلة حقا؟

منسيين. وبهذا المعنى، من المهم أيضا أن نحافظ على الوتيرة الحالية لمجلس الأمن في إصدار التقارير عن عمل البعثة. وأتوقع من بعثة الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بولايتها بطريقة محايدة وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لا سيما في المجالات ذات الصلة ببقاء الصرب وأفراد الطوائف الأخرى من غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا، وعيشهم حياة طبيعية وكرامة. وبالانتقال إلى التقرير (S/2016/99) المعروض علينا، أود أن أكرر القول إنه، بغية تقديم صورة أوسع عن الحالة التي يعيشها الصرب وغيرهم من السكان غير الألبان في المقاطعة اليوم، يجب أن تأتي التقارير الدورية على ذكر حياة المجتمعات المحلية الواقعة جنوب نهر إيبار أيضا. فتجاهل حقوق الإنسان، والمشاكل التي تواجهها الأقليات في جميع أنحاء كوسوفو وميتوهيا يزيدان من الشعور بالعزلة والإهمال واليأس أكثر من أي وقت مضى. لذلك، أقترح أن يتضمن التقرير المقبل استعراضا شاملا لحالة أفراد المجتمعات المحلية الواقعة جنوب نهر إيبار. وكما فعلت في مناسبات سابقة، أود أن أشير إلى الأهمية التي تعلقها صربيا على السعي إلى إيجاد حلول للأشخاص المشردين داخلها من كوسوفو وميتوهيا. فاستراتيجية بلدي في هذا الصدد هي تقديم الدعم الكامل للأشخاص النازحين من كوسوفو وميتوهيا، سواء اختاروا العودة المستدامة أو الاندماج في المكان الذي نزحوا إليه. ولكن مهما كان الدعم الذي قد تقدمه صربيا إلى العائدين المحتملين، فلن يكون كافيا دون المشاركة بقدر كاف من مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا، وقبولهم في المجتمعات المحلية أو التساهل حيالهم على الأقل، بالاقتران مع المشاركة النشطة للمجتمع الدولي. والإجابة عن السؤال لماذا يختار عدد صغير من الناس العودة إلى ديارهم في كوسوفو وميتوهيا هي إجابة معقدة: إنهم يصابون بالإحباط تجاه العوائق الإدارية، والأمنية، والمؤسسية، والقانونية ويقررون الاندماج محليا ليس كفعل اختيار واع

وفي ضوء ما قلته هنا، أدعو مرة أخرى الأمم المتحدة وممثلي بعثة الإدارة المؤقتة في كوسوفو وميتوهيا للمساعدة على التغلب على المشاكل التي تجعل عودة الأشخاص المشردين داخليا إلى ديارهم أكثر صعوبة. ولا بد من مراعاة عدم وجود آليات فعالة لإعادة الممتلكات المغتصبة من أهم العوامل التي تحول دون عودتهم أو تحد منها، بالإضافة إلى انعدام الأمن. ويقول تقرير الأمين العام في أبريل/نيسان ٢٠١٥،

”ظلت حقوق الملكية المتنازع عليها تشكل أحد العوامل الرئيسية التي تعوق إحراز التقدم على صعيدي العودة الطوعية والعلاقات بين الطوائف في كوسوفو.“
(S/2015/303 الفقرة ٣٤).

وتحقيقا لهذه الغاية، نود أن نسترعي الانتباه إلى التدابير المؤسسية المتخذة من جانب بريشتينا، مثل مشروع قانون وكالة مقارنة الممتلكات والتحقق منها في كوسوفو وهو ما يخالف الاتفاق التقني لعام ٢٠١١ بشأن الأختام الجمركية والسجل العقاري. واعتماد مشروع القانون سيجعل من الممكن إضفاء الشرعية على الاستيلاء غير المشروع على الممتلكات، مما سيتسبب في وقوع ضرر لا يمكن إصلاحه للطائفة الصربية في كوسوفو وميتوهيا. إن إعمال وحماية حقوق الملكية أحد أهم الإنجازات التي تحققت في مجتمع ديمقراطي وتمثل المصالح الحيوية للمجتمع، كما جاء أيضا في تقرير تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحت عنوان تقييم لعملية العودة الطوعية في كوسوفو. ولذلك من الأهمية بمكان سن مشروع جديد باستخدام عملية يشارك فيها ممثلو المشردين والكنيسة الأرثوذكسية الصربية أيضا.

إن هشاشة الحالة في كوسوفو وميتوهيا في مختلف القطاعات يشير إليها أيضا تقرير تقرير المفوضية الأوروبية لعام ٢٠١٥ بشأن كوسوفو. ويشير التقرير، في جملة أمور، إلى أن النظام القضائي لكوسوفو لا يزال في مراحل تطوره

إن البيانات المجتزأة عن الاعتداءات على حياة وممتلكات الصرب وغيرهم من غير الألبان ترسم صورة قائمة إلى حد ما لظاهرة غير مقبولة حضاريا: اضطهاد شعب لا لشيء سوى لأنه لا ينتمي إلى مجتمع الأغلبية. والمؤسف أن هناك العديد من الأمثلة. ففي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أهدمت مجموعة من الشبان الألبان على ضرب أربعة أولاد من الصرب تقل أعمارهم عن ١٥ عاما في قرية دوني كوستشي قرب غنيلان. اثنان منهم أصيبا بجروح خطيرة: أحدهما طعن بسكين، والآخر ضُرب بقضيب معدني. وفي بداية كانون الأول/ديسمبر، تعرّض عدد من المنازل الصربية لإطلاق رشقات نارية متكررة، وأضرمت النار في إحدى السيارات، وتعرّض للتخريب في غوراجيفاتش، ببلدية كلينا، نصب التذكاري لضحايا قصف حلف شمال الأطلسي، والنصب التذكاري للأطفال الذين قُتلوا في نهر بستريكا عام ٢٠٠٣، ولم يتم العثور على القتلة.

إن الرد من جانب المؤسسات، بما في ذلك التحقيقات التي تجريها الشرطة، والمحاكمات، وإصدار الأحكام بحق مرتكبي هذه الجرائم، سيكون موضع ترحيب في واقع الأمر. ويوافق المجلس على أن توفير الإحصاءات المتعلقة بمحاكمة الجرائم، وتقديم التعويضات ذات الصلة بالجرائم الجنائية، بما في ذلك جرائم القتل المرتكبة ضد الصرب، سيكون له أثر مضيء. وسمحوا لي أن أذكر المجلس بأن عدد القتلة لأكثر من ١٠٠٠ صربي منذ عام ١٩٩٩، الذين حوكموا وصدرت بحقهم أحكام صحيحة من الناحية القانونية ما زال صفرا حتى الآن. بيد أن هذه الأمور هي محك اختبار للإنجازات التي يحققها مجتمع ما في مجال الديمقراطية وسيادة القانون. وثمة سؤال واحد وجيه جدا في هذا الصدد ألا وهو، هل قتل الصرب جريمة جنائية أم يمكنه أيضا أن يمر دون عقاب؟

كيف إذن يمكن للصرب أن يؤمنوا بسيادة القانون إن لم تتم حتى الآن مقاضاة هؤلاء القتلة أو صدور أحكام ضدهم؟

عرضة للخطر. وهذا يستدعي اتخاذ تدابير إضافية لتحسين أمن الصرب وأفراد الطوائف التي لا تشكل أغلبية الذين هم، كما ورد في التقرير الذي ذكرته، أهداف منتظمة وضحايا للاعتداءات ذات الدوافع العرقية.

ووجود العناصر الإرهابية وأنشطة المتطرفين، بمن فيهم العائدون من المناطق المنكوبة بالتزاع في الشرق الأوسط، يثير القلق بشكل خاص. ويشير التقرير نفسه إلى حالات الاعتقال والاتهام لعدد من الألبان في كوسوفو وميتوهيا الذين يشتهب في أن لهم علاقات بالمنظمات الإرهابية، وفي الفترة المشمولة بالتقرير شوهدت الرسوم على جدران التي تشير صراحة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا المنازل الصربية وجدران الكنائس الأرثوذكسية الصربية ولافتات الطرق. وألقي القبض على أربعة مسلحين إسلاميين في كانون الثاني/يناير عند بوابة دير فيسوكي ديتشاني، وهو جوهرة بالنسبة للتراث الثقافي والروحي الصربي والأوروبي، المدرج في قائمة اليونسكو للتراث العالمي المهدد بالخطر.

إن جمهورية صربيا ملتزمة التزاما كاملا بإجراء الحوار بين بلغراد وبريشتينا، بتيسير من الاتحاد الأوروبي، وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها. وفي ظل الظروف التي يعيشها السكان الصرب في كوسوفو وميتوهيا، يرون في العهود التي قطعها الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق بروكسل ضمان البقاء والنمو. إن مجتمع البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو يهدف إلى التعبير عن مصالح السكان الصرب، وتوفير آلية مؤسسية لإعمال حقوقهم الأساسية وحمايتهم بشكل جماعي والمساهمة في تطبيع العلاقات المستمر والسريع.

وفي جميع تقارير الأمين العام، جرى التأكيد على أن الإسراع في إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية بالغ الأهمية لتنفيذ اتفاق بروكسل. لكن حتى الآن لم يتم إنشاء هذه الرابطة. وبدلا من اتخاذ خطوات إيجابية في ذلك الاتجاه،

الأولى، ولا يزال عرضة للتدخل السياسي. وموقف السلطات في بريشتينا والسلطة القضائية تجاه السيد أوليفر إيفانوفيتش - رئيس المبادرة المدنية الصربية "صربيا والديمقراطية والعدالة"، التي تكلمت عنها في مجلس الأمن في عدد من المناسبات - أدى إلى الحكم الذي لا يمكن وصفه إلا بأنه سياسي مما يثبت وجود تدخل سياسي بطريقة مقنعة. والحكم، الذي لا أساس له في العدالة أو في القانون، هو بعيد كل البعد عن المساهمة في عملية تحقيق الاستقرار في الإقليم وبناء الثقة في المؤسسات وسيادة القانون في كوسوفو وميتوهيا.

وانعدام سيادة القانون، ووجود المصالح المتباينة بين الحكومة وهيكل المعارضة السياسية، فضلا عن الافتقار إلى الإرادة الحقيقية للوفاء للشروط التي حددها المجتمع الدولي للحكومة في كوسوفو وميتوهيا، سيكون عاملا مزعزا للاستقرار لبعض الوقت. ويجري تهيئة مناخ سلمي للصرب بسبب التنازلات المزعومة التي قدمها جانب بريشتينا خلال الحوار في بروكسل. ولذلك هناك خطر من أن يمتد العنف من بريشتينا إلى الجيوب الصربية في أجزاء أخرى من كوسوفو وميتوهيا.

إن مستوى التطرف الديني في كوسوفو وميتوهيا هو الأعلى في المنطقة. إن الهياكل الإسلامية المتطرفة، يدعمها عدد كبير من رجال الدين الإسلامي - الأئمة - من الطائفة الإسلامية الرسمية في كوسوفو وميتوهيا، فضلا عن المنظمات الإسلامية الدولية والمحلية، دليل على التهديد الخطير للإرهاب، لا سيما في ضوء ارتباطاتهم وصلاتهم مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب في سوريا والعراق الذين غادروا المنطقة بأعلى معدلات بين السكان المسلمين في البلقان.

فالتطرف السياسي وتدهور الحالة الأمنية نظرا لتصاعد التطرف السياسي والديني يهدد جميع سكان كوسوفو وميتوهيا والعائدون إلى المجتمعات المختلطة عرقيا هم عموما الأكثر

السياسية والدبلوماسية. وفي ضوء ذلك الهدف تحديدا، وبالرغم من التحديات العديدة، تحلينا بأسلوب بناء في الحوار وعلى استعداد لتقديم تنازلات، وهو ما لم يكن يسيرا غالبا. ولقد مكنهنا من التوصل إلى حلول مقبولة للطرفين بشأن العديد من القضايا المعقدة، من تشريع الطاقة والاتصالات السلوكية واللاسلكية، لمصلحة المصالحة ومستقبل مشترك في المقام الأول.

ونتوقع أن يواصل الاتحاد الأوروبي تيسير حوارنا مع بريشتينا. وستواصل حكومة جمهورية صربيا، من جانبها، بلا شك المشاركة بنشاط في تنفيذ اتفاق بروكسل لمصلحة السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن للسيدة تشيتاكو.

السيدة تشيتاكو (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض بعض آخر المستجدات في جمهورية كوسوفو.

في ١٧ شباط/فبراير، أحييت كوسوفو الذكرى الثامنة كدولة حرة مستقلة وذات سيادة. كانت الرحلة التي قطعها شعب كوسوفو لنيل الحرية طويلة ومؤلمة، وكان الثمن الذي تعين علينا أن ندفعه لكي يقوم لنا الوجود كأمة حرة تحت الشمس باهظا.

عندما كنا نعيش ويلات الحرب، مصحوبة بالعنف والتطهير العرقي اللذين استخدمتهما صربيا، لم تصدر كوسوفو العناوين الرئيسية في العالم إلا في عام ١٩٩٨. ليس هناك كثيرون ما زالوا يتذكرون أننا عشنا من قبل عقودا من القمع، نتعرض بقسوة للتمييز وتنتهك حقوقنا الأساسية؛ بدون مدارس تستخدم لغتنا في التعليم؛ ويفصل أبائنا من عملهم الذي يستحقونه، لمجرد كوننا من الألبان.

حدث هذا في صمت قبل بضعة عقود فقط، في قلب أوروبا. لن أذهب إلى حد ذكر فترة الستينات والسبعينات،

تم إدخال عنصر جديد يتنافى مع اتفاق بروكسل، وهو: إدراج ما يسمى بالمحكمة العليا في كوسوفو في عملية الاستعراض وتنقيح الاتفاق الفعلي. وإذا جرى قبول المحكمة العليا في كوسوفو بشكل ضمني على أنها مؤسسة مخلولة بتعديل الاتفاق السياسي الذي يسره الاتحاد الأوروبي وتم التوصل إليه على أرفع مستوى، فإن الغرض من الحوار وضمن أن كل اتفاق سينفذ بالشكل الذي تم التوصل إليه يصبح محل شك إلى حد كبير. وهو يبعث برسالة سلبية إلى الطائفة الصربية، فضلا عن الاتحاد الأوروبي بصفته الميسر وللأمم المتحدة.

وأود أن أكرر التأكيد على التزام بلدي بالمساهمة في تحقيق استقرار الأوضاع في المنطقة وبالاتفاق المبرم مع السيد هاشم ثاتشي، الذي يحدد بوضوح التزامات الجانبين، فإن السبب الرئيسي للتوقيع على الاتفاق بروكسل، في غياب إحراز تقدم ملموس في أعمال حقوق الإنسان الأساسية للصرب وأفراد الطوائف الأخرى غير الألبانية في كوسوفو وميتوهيا، هو إنشاء آلية منفصلة تمكن هذه الطوائف من العيش حياة عادية. وبذلك فإن فكرة إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية تعتمد جوهرها على روح القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) كآلية، المهمة الرئيسية لها هي حماية حقوق الإنسان، وكفالة عودة آمنة ومستدامة لجميع اللاجئين والمشردين، والسماح لهم بالعيش حياة عادية في القرن الحادي والعشرين.

وفي الختام، أود أن أشير مرة أخرى إلى أن الأولويات الوطنية لجمهورية صربيا هي التوصل إلى حل سياسي لمسألة كوسوفو وميتوهيا. ومن أجل التوصل إلى هذا الحل، من الضروري أيضا تحقيق المصالحة. ولذلك فإن صربيا ملتزمة بقوة بالحوار مع ممثلي بريشتينا، بتيسير من الاتحاد الأوروبي، الذي تم التوصل في إطاره إلى اتفاقات هامة للغاية. إن التزام بلدي بالعملية يعكس عزمه القوي على الإسهام بصورة نشطة في الاستقرار في غرب البلقان وتسوية جميع المسائل المتعلقة بالوسائل

نعتقد أن التعاون مع العدالة الدولية ليس موضوعا للتفاوض، بل واجب - ليس واجبا والتزاما تجاه ماضيها فحسب، بل أولا وقبل كل شيء، تجاه أطفالنا والأجيال المقبلة. نحن بحاجة إلى تصفية الأجواء وإزالة أي شك حتى يتمكنوا من العيش في جمهوريتهم، لا وسط الشكوك إنما وهم يفتخرون بماضيهم.

للأسف، لم يجر في صربيا التحقيق في العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومرت دون عقاب. بطريقة ما لا تؤخذ لوائح الاتهام بجرائم حرب على محمل الجد. وعلاوة على ذلك، في صربيا، عندما أُلقي القبض على مسؤول شبه عسكري سابق بتهم ارتكاب جرائم حرب وصدرت ضده أقل عقوبة، كانت هناك إدانة واسعة النطاق ومؤسسية لمؤسسات العدالة. ومن ناحية أخرى، أصدرت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة حكما على الجنرال فلاديمير لازاريفيتش في تمه تتعلق بارتكاب جرائم حرب في كوسوفو. ولدى عودته إلى صربيا في كانون الأول/ديسمبر الماضي، بعد قضاء ثلثي مدة عقوبته البالغة ١٤ عاما، استقبل استقبال الأبطال. واصطف وزير العدل ووزير الدفاع في صربيا وصف طويل من مسؤولي الدولة للترحيب بالجنرال سيئ الصيت، الذي كان مسؤولا عن إزهاق آلاف الأرواح. هذا ما أسميه إفلات من العقاب.

ليس هذا رأيي فحسب، إذ أن جميع المؤسسات التي تحظى بالاحترام، بما فيها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وثقت هذا الأمر. حرم آلاف الضحايا من حقهم في العدالة. وأود أن أوجه انتباه المجلس إلى مجموعة معينة، ألا وهي النساء والفتيات اللاتي عانين من جريمة الحرب المتمثلة في العنف الجنسي. وفي حين يسود صربيا مناخ الإفلات من العقاب، الوقت يمر والشهود يموتون والذكريات تتلاشى ويجب تقديم مرتكبي جرائم الاغتصاب بسرعة إلى العدالة بغية كفالة تحقيق العدالة للضحايا قبل فوات الأوان.

عندما لم تكن انتهاكات حقوق الإنسان في كوسوفو معروفة وكان الناس يخشون التكلم عنها، حتى فيما بين أنفسهم.

أتذكر هذا لأن علينا أحيانا التوقف للنظر من أين أتينا لكي نرى الصورة بأكملها ونفهم ما يحدث الآن، في وقت نواجه فيه جميعا تحديات جديدة، في وقت لا يخشى فيه أحد أن يفقد الأصدقاء أو الأحباء، في وقت ندين فيه جميعا الفظائع، في تحالف، ونريد أن نرى معاقبة مرتكبي هذه الأفعال.

في كوسوفو، ما زلنا ننتظر إقامة العدالة. ورغم أننا في كوسوفو كنا الضحايا، ورغم أن قضيتنا العادلة تناولتها العدالة الدولية، سواء على صعيد المحكمة الدولية في لاهاي أو البعثات الدولية المختلفة التي عملت في كوسوفو، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فقد أنشأت مؤسسات كوسوفو محكمة متخصصة للبت في الجرائم التي يزعم أنها ارتكبت في عام ١٩٩٩.

وقد صدقت الرئيسة الحالية لكوسوفو، السيدة عاطفة ييجي آغا، على الاتفاق الذي وقعته حكومة كوسوفو وهولندا. وبهذا، أنجزت كوسوفو جميع التزاماتها الدولية صوب إنشاء المحكمة المتخصصة. وسوف تتعاون دوما مع العدالة الدولية، كما فعلنا في الماضي، لأنه ليس لدينا ما نخفيه. الحرب لم تكن اختيارنا.

كلنا نعرف من تسبب في أعمال العنف والفظائع في يوغوسلافيا السابقة. لا يمكن إعادة كتابة التاريخ، ولا يمكن تغيير الأدوار. وذلك تحديدا لأننا نعي ماضيها تماما، وسجل تعاوننا مع العدالة الدولية كان ناصعا دائما. وكل ألباني كوسوفي اتهم بارتكاب جرائم حرب في كوسوفو منذ عام ١٩٩٩، سواء من جانب العدالة الدولية أو المحلية، سلم نفسه طوعا إلى المحكمة. وخلافا لجارنا الشمالي، الذي وفر المأوى للأشخاص الذين صدرت ضدهم لوائح اتهام واستخدم لاحقا إلقاء القبض عليهم لتحقيق فوائده، نحن في كوسوفو

في كل مرة تأتي فيها للنقاش في هذه القاعة، تحاول صربيا رسم صورة قائمة جدا في ما يتعلق بالأحوال المعيشية للطائفة الصربية في كوسوفو. ولا يسعني إلا أن أؤكد للمجلس أن الأقليات في كوسوفو تتمتع بطائفة واسعة وكبيرة من الحقوق، المكرسة في دستورنا. وللأسف، لا يمكن قول الشيء نفسه عن صربيا ذاتها، والتي دعاها مجلس أوروبا حتى إلى تكثيف الجهود على صعيد التنفيذ الفعال والمتسق للتشريعات الخاصة بحماية الأقليات وعدم التمييز في المعاملة ضد الأقليات الوطنية في جميع أنحاء صربيا، ولا سيما بخصوص التعليم واستخدام اللغات الأصلية. والطائفة الألبانية في بلدات برشيفو وميدفيدا وبويانوفاتس دليل على المشاكل القائمة.

إن الأقليات في كوسوفو مُمثلة تمثيلا كاملا، ونحن لا ندخر وسعا في سبيل دعمها. وقد أنشأنا صندوق تنمية شمال كوسوفو، الذي يستمد إيراداته من الضرائب المحصلة عند معبري ياريني وتابافيني الحدوديين. وتبلغ الإيرادات التي تم جمعها حتى الآن ٨,٣ مليون يورو ويجري استخدامها لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات الشمالية. ويدير مجلس الصندوق وزير ماليتنا وممثل صربي ويرأسه الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وفي الشهر الحالي وحده، جرى صرف ١,٩ مليون يورو للبلديات الشمالية في كوسوفو. وحتى الآن، منح صندوق التنمية مبلغ ٦,٦ مليون يورو للبلديات كوسوفو الشمالية الأربع. ومن أجل الإدماج الكامل لجميع البلديات في منظومة العدالة، جرى التوقيع على ٣٩ اتفاقا، بقيمة إجمالية تبلغ مليون يورو، لتنفيذ استثمارات رأسمالية بمعرفة وزارتنا للحكم المحلي والبلديات الأربع. وجرى التوقيع على ٨٩ اتفاقا آخر بخصوص استثمارات رأسمالية، بقيمة تبلغ ١٤,٥ مليون يورو، بين وزارات شتى في الحكومة والبلديات الشمالية. وفي ما يتعلق بالعائدين، فقد أعيد بناء ١٢١ منزلا خلال عام ٢٠١٥ في إطار برنامج واحد فقط، يشارك في تمويله

ضحايا العنف الجنسي في كوسوفو، وهن ٢٠٠٠، ما زلن يحملن ندوب هذا الشكل من أشكال التعذيب، البدنية والنفسية على حد سواء. اغتصب كثير منهن أمام أسرهن عندما جاءت القوات الصربية لطردنا كجزء من حملة التطهير العرقي. ومع شن حملة الاغتصاب الممنهج في كوسوفو أثناء الحرب، كانت قوات الأمن الصربية تعتزم مواصلة الحرب لأمد طويل بعد انتهائها بأن تركنا في حالة هشة.

ومع ذلك لم تتم محاكمة مرتكبي الاغتصاب، لا في لاهاي، ولا حتى في كوسوفو، رغم أن كوسوفو كانت تحت إدارة الأمم المتحدة. وحتى اليوم، فإن ضحايا الاغتصاب أثناء الحرب في كوسوفو لا يدرجن في قرارات الأمم المتحدة أو تقاريرها. بالنيابة عنهن، ألتمس العدالة؟ نحن بحاجة لأن نرى الجناة وراء القضبان، ونحن بحاجة لأن نفعل المزيد بشكل جماعي وعلى الصعيد العالمي، لكي يشعر ضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع في جميع أنحاء العالم أنهم مدعومون وليسوا بمفردهم.

ويشكل كبار السن فئة ضعيفة أخرى لا تزال تعاني من آثار الحرب. وهناك ٨٨ ٩٠٠ من ألبان كوسوفو محرومون من حقوقهم المشروع في الحصول على اشتراكاتهم في صندوق المعاشات التقاعدية الخاص بهم. وقد تم الاستيلاء على ثمة كل عملهم الشاق ومدخراتهم ومساهماتهم التي قدموها بكل صدق ولم تجر إعادتها إليهم مطلقا. وأصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قرارا ينص على أن صربيا قد انتهكت القانون المحلي والدولي بوقفها العنيف لصرف المعاشات التقاعدية للمواطنين من ألبان كوسوفو، والتي لا ينبغي إعادتها بأثر رجعي فحسب، ولكن أيضا مع دفع تعويضات عن الأضرار التي لحقت بهم على مدار السنوات. وتلك مسألة ينبغي معالجتها، ونعتقد أن الحوار الجاري في بروكسل هو المنتدى المناسب للقيام بذلك.

لن نسمح باستنساخ النماذج الخطرة التي شهدناها في المنطقة، حيث يعوق كيان واحد إحراز تقدم ويمنع المجتمع بأسره والبلدان من المضي قدما.

ونحن في كوسوفو نعتقد أن الحوار مهم، ولكن أهم شيء هو حسن النية وتنفيذ الاتفاقات بجدية وعلى نحو لا غموض فيه. والدخول في حوار لتحقيق هدف خبيث يتمثل في الحصول على حظوة لدى بروكسل وتلقي الثناء منها يؤدي إلى نتائج عكسية، إذا لم نكن جميعا نتحدث بجدية مع مواطنينا عن ماهية الحوار. إن الحوار لا يدور حول إعادة فرض صربيا في كوسوفو. والحوار لا يدور حول إعادة كتابة التاريخ. إن كوسوفو دولة حرة ومستقلة وذات سيادة. وهذا لن يتغير.

وما يجب أن نغيره هو موقف صربيا تجاهنا. والحوار الجاري في بروكسل يمثل خطوة أولى جيدة. إن الهدف من الحوار هو التأكد من أن التاريخ لن يعيد نفسه. والحوار يدور حول بناء الثقة ومد جسور التعاون من أجل الصالح العام والمناخ المشتركة. والهدف من الحوار هو التأكد من أننا سنترك للأجيال المقبلة إرثا لا يتسم بالتوتر والغموض وانعدام الثقة. والحوار يهدف إلى التأكد من أننا نعامل بعضنا بعضا بكرامة وعلى قدم المساواة، بوصفنا دولتين جارتين وستظلان كذلك، ويؤمل أن تصبحا عضوين في الاتحاد الأوروبي. هذا هو الحوار الذي تنشده كوسوفو. وهذا هو الحوار الذي نصبو إلى المشاركة فيه.

إن المناخ السياسي في كوسوفو حاد وكثيرا ما يشوبه التوتر.

ما زلنا ديمقراطية ناشئة، ولا نزال نتعلم. وقد انتخب برلمان كوسوفو رئيسا جديدا، السيد هاشم ثاتشي، بأغلبية ٧١ صوتا. وكانت هناك احتجاجات مثلما كانت هناك احتفالات. وعلى الرغم من أن هناك خلافات واضحة بين قاداتنا السياسيين، يجب ألا يخامر أحدا الشك في آمالنا

الاتحاد الأوروبي وحكومة كوسوفو. كما تواصل حكومة بلدنا تقديم الدعم المالي للمبادرات المتعلقة بالعودة وإعادة الإدماج. وبناء المنازل مثال واضح على الجهود المستمرة التي تبذلها حكومتنا لاستيعاب العائدين وإعادة إدماجهم. وتستفيد ١٣٤ من الأسر العائدة من الدعم في مختلف المناطق. وكل مواطن في كوسوفو له حرية العودة، غير أن الأرقام التي يجري تقديمها كثيرا ما تفصح عن منطلق غير واقعي. صحيح أن عددا أكبر من الصرب كانوا يعيشون في كوسوفو قبل عام ١٩٩٩، ولكن يتعين علينا أيضا أن نتذكر أن الكثيرين منهم كانوا جزءا من المؤسسة العسكرية والشرطية والذين جاءوا من صربيا كجزء من الجهاز القمعي في كوسوفو. ومن الواضح أنهم لن يعودوا.

إن الصورة مختلفة جدا عن تلك التي تصر صربيا على رسمها هنا كل ثلاثة أشهر من خلال النقل عن تقارير الشرطة ومحاولة إضفاء بعد سياسي وعرفي على واقعة إلقاء أي حجر في كوسوفو. واسمحوا لي أن أكون صريحة: على الرغم من إحراز تقدم وأن تطبيع العلاقات في المنطقة قد اكتسب زخما جديدا، لا سيما في ظل الحوار الجاري بين كوسوفو وصربيا بوصفهما دولتين، فإن المصالحة بين الناس لن تكون ممكنة إلا بعد اعتراف صربيا بالجرائم المرتكبة وبعد تقديم اعتذار صادق ورسمي. وما فتئت المدافعتان الصربيتان عن حقوق الإنسان سونيا بيسيركو وناتاشا كانديتش تجهزان بالدعوة إلى ذلك. ونحن بحاجة إلى هذا الاعتراف من صربيا لأن الجميع في المنطقة بحاجة إلى المضي قدما ومعالجة القضايا الصعبة الراهنة.

وقد وضعت المحكمة الدستورية في كوسوفو مبادئ توجيهية واضحة جدا بشأن الكيفية التي ينبغي بها إنشاء رابطة البلديات الصربية. وأثيرت شواغل مشروعة بشأن هذا الأمر، ولكن الحكومة لديها الآن خريطة طريق واضحة بشأن كيفية إنشاء الرابطة دون الإضرار بالقدرات الوظيفية لدولتنا. فنحن

بالثمن الباهظ جدا الذي دفعناه من أجل حريتنا. وذكّرنا بأنه ما من حلم أكبر ولا أمل أكبر من أن يتحققا. وبينما نستعد لأول ظهور لنا في الألعاب الأولمبية في ريو دي جانيرو، حيث سُرِّف علمنا لأول مرة، فإن أمتنا تقف وقفة رجل واحد مرة أخرى لمساندة بطلتنا الذهبية مجليندا كيلميندي.

وهؤلاء هم أبطال كوسوفو الجدد - الفنانون والرياضيون الذين يُلهمون الأمة. إنه جيل يكافح العزلة بتقديم أمثلة نقدية بما جميعا من خلال عملهم الشاق وتفانيهم. وبينما تستعد مجليندا وأبطالنا الرياضيون للألعاب الأولمبية، ينبغي أن نعمل بجهد أكبر لتمكين كوسوفو من المشاركة في جميع المنظمات الدولية والانضمام إلى عضويتها. وشبابنا لا يمكن أن يظلوا رهينة، بل ينبغي ألا يبقوا كذلك. فكوسوفو هنا باقية دوما - إلى الأبد. وسنبذل قصارى جهدنا لرفع علمنا والجهر بصوتنا في جميع المنظمات الدولية. بما في ذلك الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في صربيا، السيد إيفتسا داتشيتش، في هذه الجلسة، ونشاطر التقييمات التي قدمها هنا اليوم.

ونشكر الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، السيد ظاهر تانين، على إحاطته الإعلامية عن حالة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الذي يرسم صورة تثير القلق عن الحالة في الإقليم. وذلك غير مفاجئ. ومهما كانت السيدة فلورا تشيتاكو مقنعة في تفسيرها التعسفي للتاريخ والحقائق المعاصرة، فإن الحالة في كوسوفو تتسم باستمرار الأزمة والفوضى. فالمصادمات بين مختلف المجموعات السياسية تمتد بانتظام إلى الشوارع حيث تندلع المواجهات الواسعة النطاق

الجماعية في الاندماج في الإطار الأوروبي - الأطلسي والالتزام بقيمه. وقد رسخ هذا الطريق تصديق البرلمان الأوروبي يوم ٢١ كانون الثاني/يناير على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب لدينا. والمعلم الآخر الذي حققته كوسوفو هو اختيارها من جانب مؤسسة التصدي لتحديات الألفية كبلد يستحق الحصول على المساعدة. واضطرت كوسوفو للعمل بجدية لتحسين أدائها في الكثير من المؤشرات، وما زال هناك الكثير مما يتعين عليها القيام به.

وبالنيابة عن حكومة كوسوفو، أود أن أذكر ما يلي. إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الآن ليست سوى بعثة للإبلاغ، استنادا إلى تقرير الأمين العام الذي وافق عليه مجلس الأمن في عام ٢٠٠٨ (S/2008/692). وقد تقرر للأمم المتحدة الاحتفاظ ببعثة باهظة الثمن في كوسوفو تكلف المنظمة ربع بليون دولار في السنة، في الوقت الذي يمكن فيه استخدام تلك الموارد في أماكن أخرى، لكن لا شك في أن عجلة التاريخ لا يمكن إعادتها إلى الوراء. وعلى الرغم من أننا ممنون للدور الذي اضطلعت به البعثة في المرحلة التي أعقبت انتهاء الحرب مباشرة، فهذا عام ٢٠١٦ - وليس ١٩٩٩.

وإذ نستشرف آفاق المستقبل، ما من شك في أن العديد من التحديات ما زالت قائمة، ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به للوفاء بالتوقعات المشروعة لجميع المواطنين من أبناء كوسوفو. فلهم الحق المطلق في مطالبة حكومتنا ومؤسساتنا بالمزيد من، وهم يقدمون لنا من الأسباب ما يجعلنا نفتخر بهم يوم. ففي ليلة أمس تحديدا، سار مراقبان من أبناء كوسوفو على البساط الأحمر في لوس أنجلوس بينما بقيت الأمة بأسرها مستيقظة ومتحدة لتحتفل بأول ترشيح لنا لنيل جوائز الأوسكار. ورغم أننا لم نفرز بالأوسكار هذه المرة، فإن الفيلم نال إعجاب الملايين من الناس، وهو يحكي قصة كوسوفو أفضل من أي السفير في أي وقت مضى، ويذكرنا

على احترام القواعد. كما لم يتم إحراز أي تقدم بعد الجولة الأخيرة من الحوار الرفيع المستوى بين بلغراد وبريشيتينا في ٢٦ كانون الثاني/يناير. ويبدو أن الاجتماع عقد لمجرد اتباع الإجراءات الرسمية.

وهناك حالة رئيسية يجري الحوار بشأنها. فكما نعلم، انطلقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ المناقشات بشأن العضوية بين صربيا والاتحاد الأوروبي في إطار الفصل ٣٥، المعنون "مسائل أخرى"، التي من المقرر أن تتناول المسائل المتعلقة بكوسوفو. ومنبر التفاوض في بروكسل ينص على عدد من الأحكام التي تثير القلق الشديد لدى الجانب الصربي. ومن الصعب التخلص من الانطباع بأن غالبية الاتحاد الأوروبي، الذي يسعى إلى إضفاء الشرعية على إقامة دولة كوسوفو، تحاول دفع بلغراد إلى التخلي عن مواقفها بصورة تدريجية وابتزازها بتعليق عضويتها في الاتحاد الأوروبي. وإلا فكيف يمكن أن نفسر طلب وقف تمويل بلغراد للبلديات الصربية أو إجبار الصرب على اعتماد شارة كوسوفو؟ وكيف يمكننا أن نفسر طلب إرسال التقارير المتعلقة بمدفوعات المعاشات التقاعدية من صربيا إلى وكالات كوسوفو، أو السماح لمواطني ما يسمى بالبلدان الثالثة بدخول صربيا من أراضي كوسوفو؟ وعلى أي أساس يتم تقديم هذه الطلبات؟ فالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي لا يزال هو الإطار للتسوية السلمية، لا يذكر أي من ذلك. يثير هذا النهج الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي بصفته وسيط محايد تساؤلات على أقل تقدير.

التقدم بطيء في إصلاح تركة النزاع، بما في ذلك التحقيق في الجرائم التي ارتكبتها جيش تحرير كوسوفو، والتي بدورها سيكون من المستحيل تحقيق المصالحة فيما بين الأعراق. ويشكل استعداد هولندا لاستضافة الهياكل الأساسية الرئيسية للمحكمة المتخصصة خطوة إلى الأمام. وفي نفس الوقت، مرت خمس سنوات على قيام ديك مارتي، نائب رئيس الجمعية

مع الشرطة. ونأمل أن ينجح الوجود الدولي في إبقاء الحالة تحت السيطرة.

وحالة صرب كوسوفو ما زالت بالغة الخطورة. ويشير تقرير الأمين العام (S/2016/99) إلى حالات استخدام العنف الجسدي ضدهم، بما في ذلك رمي حافلة تقل الأشخاص المشردين داخليا بالحجارة وإطلاق النيران على منازل الصرب. وبعد رفض منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة طلب كوسوفو الانضمام إلى عضويتها، تم تلقي المزيد من الأدلة الصارخة على التهديدات التي تتعرض لها المواقع المقدسة الأرثوذكسية في كوسوفو. وفي كانون الثاني/يناير، قام المشاركون في مظاهرات مناهضة للحكومة في بريشيتينا بتدنيس المبنى غير المكتمل لكنيسة المسيح المنقذ في تلك المدينة بدون أن تتدخل شرطة كوسوفو.

والقناة الرئيسية للاتصال بين بلغراد وبريشيتينا هي الحوار بوساطة من الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أهمية الاتفاقات التي تم التوصل إليها في آب/أغسطس ٢٠١٥، لم يحرز أي تقدم حقيقي يذكر في ذلك المجال. أولا وقبل كل شيء، إن فكرة إنشاء رابطة للبلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو لا توجد في الوقت الحاضر إلا على الورق. وكان المراد من ذلك المشروع هو الإسهام في تحسين العلاقات فيما بين الأعراق في الإقليم. بمنح حقوق حقيقية للطائفة الصربية. وقد وافق الطرفان على ذلك في نيسان/أبريل ٢٠١٣ - أي قبل ثلاثة أعوام تقريبا.

والحالة ليست مرضية على الإطلاق، والسبب في ذلك بسيط. ويعزى ذلك إلى استمرار جانب كوسوفو في تجاهل التزاماته، وإلى المحاولات الرامية إلى إعادة النظر من جانب واحد في التزاماته بذريعة أحكام ما يسمى بالمحكمة الدستورية في كوسوفو. ويظل وسطاء الاتحاد الأوروبي صامتين ويبدو أنهم يفتقرون إلى القوة - أو ربما الإرادة - لإجبار بريشيتينا

سبب افتقار المؤسسات الدولية لأي معلومات بشأن الظروف المحيطة بجادث كومانوفو، الذي ينطوي على عمليات توغل قامت بها مجموعة من المتشددين من كوسوفو في مقدونيا خلال شهر أيار/مايو ٢٠١٥.

وفي الختام، نود أن نؤكد أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تظل عنصرا أساسيا للوجود والرقابة الدوليين بشأن الحالة، مما يتيح إمكانية الحفاظ على الاستقرار النسبي في الإقليم. وفي هذه الظروف، نعتقد أنه من المهم للغاية ضمان أن تظل الموارد البشرية والمالية للبعثة من دون تغيير. ولا يزال القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ساريا بشكل كامل بوصفه الأساس القانوني الدولي للتسوية في كوسوفو. وإننا نعتبر محاولات بريشتينا المستمرة لاختراق المنظمات الدولية أمرا غير مقبول، خاصة في ضوء كيفية تحديد طرائق مشاركة كوسوفو في الهياكل فوق الوطنية في الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات، الذي أبرم في عام ٢٠١٣ بين بلغراد وبريشتينا.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص ظاهر تانين على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام (S/2016/99) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونرحب بمشاركة السيد ايفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء وزير خارجية جمهورية صربيا في جلسة الإحاطة هذه. كما نرحب بالسفيرة فلورا تشيتاكو.

لا تزال الحالة الأمنية في كوسوفو مستقرة بشكل عام رغم اندلاع أعمال عنف خلال الاحتجاجات السياسية. ونؤكد على الدور الأساسي الذي تقوم به الأمم المتحدة من خلال بعثتها لتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن تعاونها مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وعملها مع بريشتينا وبلغراد. وسنركز في مداخلتنا على ثلاث مسائل رئيسية.

البرلمانية لمجلس أوروبا، بتقديم تقرير أطلق عملا حقيقيا في ذلك المجال. والوقت الذي ينبغي فيه للمجتمع الدولي أن يقوم على الأقل بالتكفير جزئيا عن مسؤوليته الأخلاقية أمام الضحايا الذين عجز عن حمايتهم بمضي ببطء. وللأسف، نرى أن إطلاق آلية المحكمة يجري تأخيرها بسبب الحالة الداخلية في كوسوفو، حيث تنسب الفكرة في احتجاج شديد، لا سيما من المعارضة. ونأمل أن يتحقق التقدم هذا العام بشأن هذه المسألة. والجرائم ينبغي التحقيق فيها، والمجرمون، أيا كان المنصب الذي يشغلونه حاليا، ينبغي معاقبتهم.

في الوقت نفسه، وعلى خلفية استمرار غياب العدالة فيما يتعلق بمقاتلي جيش تحرير كوسوفو، فإننا في حيرة من حكم الإدانة الذي أصدرته محكمة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو على أوليفر إيفانوفيتش، وهو من زعماء صرب كوسوفو، والذي تلقى عقوبة مُشددة بالسجن لتسع سنوات. ووجدت المحكمة إيفانوفيتش مذنبا بقتل أشخاص من الألبان، استنادا إلى حجج واهية ودون شهادات محددة على أنه شارك شخصا في أعمال القتل تلك أو أمر بها. ونأمل أن يصحح القضاة الدوليون، في سياق عملية الطعن القادمة، ما تبين أنه حكم مُسيس.

وقد وجهنا الانتباه في أكثر من مناسبة إلى خطر تجاهل حقيقة أن غياب القانون والنظام بشكل ملائم في كوسوفو يؤدي إلى استخدام الجماعات الإرهابية الإسلامية للإقليم في تجنيد وتدريب المتشددين. ويتمثل مؤشر حديث مثير للقلق في إلقاء القبض على مجموعة مسلحة من الإسلاميين بالقرب من دير فيسوكي ديتشاني في أواخر شهر كانون الثاني/يناير. ووفقا لعدة تقارير، كان أعضاء تلك المجموعة يحملون شارات تنظيم الدولة الإسلامية. ونأمل أن يجري تحقيق دقيق في هذه الواقعة وأن يتم إغلاق القنوات التي يستخدمها المتطرفون للتسلل إلى كوسوفو والحصول على إمدادات. ولا يزال غير مفهوم

أعمال العنف الجنسي، التي تهدف إلى ضمان وصولهن إلى العدالة وتوفير التدريب المشترك مع بعثة الاتحاد الأوروبي بشأن العنف الجنسي لفائدة المحققين والقضاة والمدعين العامين.

ثالثاً، نشيد باستمرار تعاون بعثة الأمم المتحدة التقني مع المؤسسات ذات الصلة بسيادة القانون. وتيسير البعثة المستمر للتواصل بين سلطات كوسوفو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والدول الأعضاء فيها ييسر أيضاً طلبات المساعدة القانونية المتبادلة من الدول التي لا تعترف بكوسوفو. وإننا نقدر دور بعثة الأمم المتحدة في تسهيل الحوار بين المجتمعات المحلية والمسؤولين، ورصد العلاقات فيما بينها، فضلاً عن الحفاظ على التعاون التقني مع المؤسسات والمنظمات الدولية ذات الصلة.

وأخيراً، نرغب في إعادة تأكيد موقفنا بأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال يشكل الإطار القانوني الواجب التطبيق لإيجاد حل شامل لقضية كوسوفو، من خلال الحوار والمفاوضات، على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد برموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد ظاهر تانين، على عرضه أحدث تقرير فصلي (S/2016/99). وأود أيضاً أن أشكر النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير خارجية جمهورية صربيا والسيدة فلورا تشيتاكو.

إن أوروغواي تدعم الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في مجال تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان. وتضمن أيضاً تعاون وإسهام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو على أرض الواقع. ولا يزال القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يشكل الأساس القانوني المقبول دولياً لتسوية الوضع

أولاً، سنركز على التطورات السياسية الرئيسية. ونسلط الضوء على التزام بلغراد وبريشتينا بمواصلة الحوار الرفيع المستوى الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، والتقدم المحرز في عملية التكامل الأوروبي بعد توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، والذي صدق عليه برلمان كوسوفو. ونرحب أيضاً بالتقدم المحرز في مجال إدماج أفراد وحدات الحماية المدنية الصربية السابقة في مؤسسات كوسوفو. وتتمثل النقطة الإيجابية الأخرى في المبادرات التي اتخذها كبار رجال الأعمال في الغرفتين التجاريتين بلغراد وبريشتينا، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون بين دوائر الأعمال.

مع ذلك، ورغم تلك التطورات الإيجابية، فإننا نقر بمدى القلق الذي ساورنا بعد الاستماع إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص إزاء الاستقطاب الذي يسود المشهد السياسي في كوسوفو، والذي بلغ مستويات غير مقبولة، في حين تنتهك شدة الخصومة السياسية بوضوح القواعد الديمقراطية الأساسية. وعلاوة على ذلك، مما يثير بالغ القلق أيضاً رفض المعارضة إدماج رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، والمعارضة للاتفاق بشأن تعيين الحدود الإقليمية الموقع مع الجبل الأسود، واستمرار استخدام المعارضة لخطاب العنف الملتهب للمشاعر والذي يقوض عمل برلمان كوسوفو.

ثانياً، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، نرحب بإنشاء بلغراد وبريشتينا لفريق عمل مشترك معني بالأشخاص المفقودين خلال الأحداث التي شهدتها كوسوفو، مع التأكيد على حق عودة الصرب الذين أجبروا على ترك أرض آبائهم وأجدادهم. ونحن نقدر حملة "١٦ يوماً من النشاط المناهضة للعنف الجنساني" التي شهدتها كوسوفو في نهاية العام الماضي، والهادفة إلى رفع مستوى الوعي بالعنف الجنساني والدعوة إلى استجابات مؤسسية أفضل. كما دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنفيذ خطة عمل مجلس كوسوفو بشأن الناجيات من

الإنسان، ولا سيما بشأن مسألة حالات الاختفاء القسري والاختطاف أو الانتهاكات ضد المدنيين، بغض النظر عن أصولهم العرقية، فلا يمكن أن يكون هناك مبرر في الحوادث من هذا القبيل لأي نوع من التمييز.

السيد تساو يونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السيد تانين، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية بشأن عمل الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو. وترحب الصين ببيان السيد إيفيكا داتشتش، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، وعلى حضوره جلسة اليوم. لقد أصغينا أيضاً باهتمام إلى الملاحظات التي أبدتها السيدة فلورا تشيتاكو.

تحترم الصين سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية، وتفهم شواغل صربيا المشروعة بشأن مسألة كوسوفو. إن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) هو الأساس القانوني الرئيسي لحل هذه المسألة، ومن الحيوي أثناء قيامنا بذلك أن نلتزم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ونشارك في الحوار والمفاوضات في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بغية التوصل إلى تسوية ملائمة تكون مقبولة لجميع الأطراف. ونقدّر جهود صربيا الإيجابية في البحث عن حل سياسي لهذه المسألة، ونرحّب بتوافق الآراء المتميّز الذي تم التوصل إليه في الحوار الرفيع المستوى بين بلغراد وبريشتينا بشأن الاعتراف المتبادل بالوثائق الأكاديمية وإدماج الأفراد. وتؤيد الصين كلا الطرفين في جهودهما الرامية إلى مواصلة حوارهما العملي والبناء، وتطبيق الاتفاقات التي تم التوصل إليها والتوصل إلى حل دائم مقبول لكلا الطرفين، وذلك لصون السلام والاستقرار في البلقان وفي أوروبا قاطبة.

لقد ظلت الحالة الأمنية في الآونة الأخيرة مستقرة عموماً، ولكن كوسوفو لا تزال تواجه أوجه انعدام اليقين والتعقيدات في جهودها لتحقيق التنمية الاجتماعية. وينبغي للأطراف المعنية أن تعمل لتحسين بفعالية الحقوق المشروعة لجميع الجماعات

في كوسوفو، بما في ذلك الاحترام التام والصارم لمبدأ السلامة الإقليمية لصربيا وسيادتها. وفي هذا الصدد، وكما جرى توضيح ذلك في إطار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، تمسكت أوروغواي بموقفها المتعلق بعدم الاعتراف بكوسوفو، مسلطة الضوء بذلك على مبدأ السلامة الإقليمية للدول باعتباره قاعدة ملزمة من قواعد القانون الدولي. ويشكل هذا المبدأ عنصراً مركزياً من عناصر التعايش السلمي والتعاون بين أعضاء المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من أن الحالة الأمنية قد وصفت بأنها مستقرة، فنحن قلقون جراء الاضطرابات المستمرة في عمل برلمان كوسوفو بسبب استخدام أحزاب المعارضة للعنف. ومن الأهمية بمكان أن تتم تسوية هذه الخلافات عن طريق الحوار، بدلا من اللجوء إلى العنف وتقويض الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، ترحب أوروغواي بالاتفاقات التي جرت الموافقة عليها في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ في إطار الحوار بين بلغراد وبريشتينا، الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وعلى وجه الخصوص إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية.

ونقدر موافقة الحكومة الهولندية على استضافة المحكمة المتخصصة. ونأمل أن يكون بمقدور المحكمة أن تبدأ عملها في أقرب وقت ممكن سعياً إلى النهوض بإنفاذ العدالة والمساءلة.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، فإننا نشعر بالقلق إزاء قيام الفريق الاستشاري لحقوق الإنسان في البعثة بالإبلاغ عن ٣١ من حالات الانتهاكات، بما في ذلك انتهاكات الحق في الحياة، وحظر التعذيب، والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة، فضلاً عن الحق في الضمان الاجتماعي وفي مستوى معيشي لائق. ونلاحظ أنه منذ صدور التقرير السابق (S/2015/833)، لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بالتوصيات المتعلقة بدفع التعويض. وفي ذلك الصدد، وفي الختام، نود أن نؤكد من جديد إيماننا بأهمية ضمان أن تنفذ البعثة توصيات الفريق الاستشاري لحقوق

مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى رأسها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، إضافة إلى الاتفاقات الموقعة بين الجانبين في نيسان/أبريل ٢٠١٣ وآب/أغسطس ٢٠١٥. ونؤكد ضرورة السعي الجاد من قبل جميع الأطراف لتهيئة المناخ البناء والمشجع لاستئناف الحوار السياسي بين الجانبين تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، والذي تمخض عنه توقيع اتفاق ٢٥ آب/أغسطس عام ٢٠١٥، الذي مثل بارقة أمل نحو تطبيع العلاقات بين الجانبين. وقد تطلعت مصر إلى أن يشكل توقيع الاتفاق ومن ثم تنفيذه على الأرض خطوة نحو التسوية النهائية ودعم الاستقرار. ومن هنا نؤكد على ضرورة الالتزام بالمضي قدماً في تنفيذ جميع بنود الاتفاق بمحاورة الأربعة دون استثناء، وتجنب تحويل الاتفاق نفسه إلى نقطة خلاف جديدة. كما ندعو الطرفين لاغتنام الفرصة السانحة من أجل التوصل إلى تسوية نهائية تفتح الباب أمام جهود التنمية الاقتصادية وتحقيق الرخاء لشعوب المنطقة.

كما يجب البناء على بعض التطورات الإيجابية التي رصدتها تقرير الأمين العام (S/2016/99) بشأن تنفيذ الاتفاقات الخاصة بمجال الاتصالات، والتعاون بين غرفتي التجارة في بلغراد وبريشينا، وإعادة دمج أفراد الحماية المدنية الصرب في مؤسسات كوسوفو تطبيقاً لبنود اتفاق نيسان/أبريل ٢٠١٣، وكذا جهود الحوار بين عمديتي شمال وجنوب ميتروفيتشا. وكذا نشتم موافقة الحكومة الهولندية على استضافة مقر المحكمة الخاصة للتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبت إبان فترة النزاع. وهي الخطوة التي نتطلع إلى أن ترسي مبادئ حكم القانون والمحاسبة والعدالة ومن ثم المصالحة الشاملة، وندعو إلى توفير كافة الدعم اللازم لإنجاح أعمال تلك المحكمة.

كما نتطلع إلى تعزيز الجهود المبذولة على صعيد العودة الطوعية للنازحين في كوسوفو، وحماية التراث الثقافي والديني، وتكثيف جهود المصالحة والمساواة، وعدم التمييز بين جميع الفئات، وحماية حقوق الأقليات وترسيخ حكم القانون وحماية

العرقية في كوسوفو، وتعزيز المصالحة الوطنية بصورة فاعلة وتجنب الأفعال التي قد تعقد الحالة أو تصعدها. وتقدر الصين العمل الذي تضطلع به البعثة بقيادة الممثل الخاص تانين. ونؤيد الجهود الرامية إلى تنفيذ ولاية مجلس الأمن، ونأمل أن يحسن الوجود الدولي في كوسوفو، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة وبعثة سيادة القانون الأوروبية وقوة كوسوفو، التنسيق فيما بينها بهدف الاضطلاع بدور إيجابي وبناء في التوصل إلى تسوية مناسبة لمسألة كوسوفو.

السيد محمود (مصر): أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الوافية للمجلس بشأن التقرير الخاص بأعمال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو). ونؤكد على دعم مصر لمجهوداته كما أرحب بكل من السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو، وأشكرهما على بيانيهما.

تتابع مصر عن كثب التطورات السياسية الأخيرة في كوسوفو، وتدعو جميع الأطراف إلى تحمل مسؤولياتها، والتحلي بالحكمة وضبط النفس والانخراط في عملية حوار سياسي بناء وشفاف للتخفيف من حدة التوتر القائم وحلحلة الأزمة السياسية هناك، والحيلولة دون تصاعدها وتجنب الانجراف إلى مواجهات قد تقوض من استقرار المنطقة ككل. كما نحذر من التصعيد المستمر من قبل بعض القوى في كوسوفو وتداعيات ذلك التصعيد على تقويض تنفيذ الاتفاقات الموقعة مع الحكومة الصربية.

كما نؤكد مصر على ضرورة بذل جميع الجهود من أجل التوصل إلى تسوية شاملة لجميع المسائل العالقة بين بلغراد وبريشينا، من خلال الحوار والمفاوضات الجادة المبينة على مبادئ حسن النية والاحترام المتبادل بين الجانبين، وذلك في إطار مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وكذا في إطار قرارات

ما من شأنه إلا إلحاق الضرر بما حققته كوسوفو من تنمية، وبسمعتها وشعبها.

شهد يوم الجمعة الماضي لحظة هامة في تاريخ كوسوفو عندما انتخب البرلمان نائب رئيس الوزراء تاجي، ليصبح الرئيس المقبل لكوسوفو. ولكنه شهد أيضا المزيد من مشاهد العنف التي تبعث على القلق العميق داخل وخارج البرلمان، وهي مشاهد ندينها. إن السبيل الوحيد إلى الأمام يتمثل في الاستمرار في الحوار، وليس بالانقطاع عنه. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على دعم المملكة المتحدة الكامل للرئيسة يحيى أغا على جهود الوساطة التي تقوم بها لحل الأزمة السياسية. إن المملكة المتحدة بوصفها صديقا لكوسوفو منذ وقت طويل سوف تدعم الرئيس الجديد لكوسوفو لاستمرار في هذه الجهود الهامة. بطبيعة الحال فإن الأمر يعود إلى قادة كوسوفو السياسيين للتوصل إلى حل، لا للمجتمع الدولي. ولا بد لكل سياسي في كوسوفو من أن يتحمل المسؤولية الخاصة الملقاة على عاتقها أو على عاتقها عن الإجراءات والأثر الذي ترتبه تلك الإجراءات على كوسوفو وشعبها.

أما نقطتي الثانية فتتعلق بالتوقيع والتصديق على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب الذي تتجلى معالمه في شد كوسوفو الرحال إلى الاتحاد الأوروبي. ومن المناسب الاعتراف بما حققته كوسوفو من تقدم وإنجازات في السنوات الماضية. إن كوسوفو الآن بحاجة إلى الاستفادة من هذا التقدم. ولذلك نأسف للتأخير في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين كوسوفو وصربيا. وأنا أشجع الجانبين على التركيز على الوفاء بالوعود، والتركيز على تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، وعلى الاستمرار في التحلي بالشجاعة السياسية والقيادة.

شهدنا نتائج هذه القيادة خلال آخر فترة مشمولة بالتقرير، من قبيل تقديم الطلب الموفق للاتحاد الدولي للاتصالات لتخصيص رمز هاتفي، وتجديد التزام رئيس وزراء

جميع المقدسات الدينية إضافة إلى مواجهة التحديات الخاصة بالمهاجرين ومخاطر انتشار التطرف والإرهاب.

وختاماً، نعيد تأكيد دعم مصر لجهود البعثة الأممية والممثل الخاص، وكذا الجهود القائمة من قبل جميع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، ونؤكد ضرورة تعزيز التنسيق بين جهود بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تنفيذ استحقاقات القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد هايكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أعرب عن امتناني للممثل الخاص تانين على إحاطته الإعلامية وأرحب في مجلس الأمن بالنائب الأول لرئيس الوزراء داتشيتش، وأرحب بعودة السفارة شيتاكو.

بما أن هذه الجلسة الأولى التي يعقدها المجلس بشأن كوسوفو هذا العام، أود أن أبدأ كلمتي بالقول بأنني أتطلع قدما إلى ما سيتمخض عنه عام ٢٠١٦. وسوف يكون عام المناسبات غير المسبوقة. فهذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها في الألعاب الأولمبية، المرة الأولى التي ترشح فيها فيلما للأوسكار، ويؤسفني أن كوسوفو لم تفز، وربما الأهم من ذلك، أنها أول علاقة تعاقدية لها مع الاتحاد الأوروبي في شكل اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، كل هذا أنجزه بلد يحتفل فقط بالسنة الثامنة لاستقلاله في أوائل هذا الشهر. ولكن إذا ما أرادت كوسوفو الوفاء بوعد عام ٢٠١٦، فإن بداية العام تبين لنا أيضا أنه لا يزال يتعين علينا القيام بخطوات هامة. وأود أن أركز على ثلاث من تلك الخطوات هذه اليوم.

أولا، إن المملكة المتحدة شأنها شأن الوفود الأخرى في هذه القاعة، تتقاسم مع الأمين العام قلقه إزاء استمرار العنف واستخدام التصريحات المؤججة للمشاعر. لكل شخص الحق في الاحتجاج السلمي، ولكن إعاقه عمل البرلمان، والقيام بأعمال العنف في شوارع بريشتينا لا يخدم أي غرض. فذلك

يكون لدينا الكثير جدا من التحديات الأشد خطورة التي تواجه المجلس. لقد آن الأوان منذ وقت طويل لكي يقوم الاتحاد الأوروبي، وليس مجلس الأمن بتحقيق الزخم من أجل إحراز مزيد من التقدم. لذلك يجب أن نركز جهودنا على دعم الحوار في بروكسل وفي تطبيع العلاقات، وليس على هذه الإحاطات الإعلامية التي تقدم هنا في نيويورك.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): وأنا أيضا أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على الإحاطة الإعلامية الشاملة عن الحالة والتي قدمها لنا من بريشتينا. كذلك أرحب بنائب رئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، السيد إيفتسا داتشيتش، وبعودة السفارة فلورا تشيتاكو إلى مجلس الأمن.

أود أن أتناول ثلاث نقاط، وهي تأييدنا لمواصلة الحوار بين بلغراد وبريشتينا الذي يجري برعاية الاتحاد الأوروبي؛ وإدانتنا الحازمة لأساليب العنف التي يتبعها بعض أعضاء البرلمان في صفوف المعارضة؛ والتزامنا المستمر بتعزيز سيادة القانون في كوسوفو.

ترحب فرنسا بمواصلة الحوار السياسي بين صربيا وكوسوفو برعاية الاتحاد الأوروبي. إن عقد اجتماع جديد مؤخرا بين رئيسي وزراء صربيا وسلطات كوسوفو بحضور الممثل السامي للاتحاد الأوروبي دليل آخر على التزام بلغراد وبريشتينا بعملية التقارب. وتم إحراز مزيد من التقدم على هذه الجبهة في الأشهر الأخيرة. فإدماج ما يقرب من ٤٠٠ من عناصر الحماية المدنية الصرب في مؤسسات مختلفة تابعة لكوسوفو خطوة واسعة إلى الأمام من شأنها أن تعزز التكامل بين مختلف المجتمعات المحلية في البلد. ثمة تقدم جارٍ بما يتعلق بالموامة بين الشهادات العلمية، وحرية التنقل، وإدماج الخطوط الجوية وخطوط السكك الحديدية له أيضا أثر إيجابي على الحياة اليومية للمواطنين الكوسوفيين والصرب. ونرحب بذلك.

كوسوفو بشأن رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية. كما أبرز تقرير الأمين العام، كان هناك ترحيب بالتقدم المحرز في إدماج أفراد الحماية المدنية الصرب السابقين في شمال كوسوفو في مؤسسات مختلفة تابعة لكوسوفو (S/2016/99)

ذلك يؤدي إلى نقطتي الثالثة. لكي تستفيد كوسوفو حقا من الإمكانيات التي عام ٢٠١٦، يتعين عليها مواصلة ذلك التعاون على جميع مستويات المجتمع، بما في ذلك على مستوى السياسات والأعمال التجارية. توجد هذا العام أمثلة رائعة بالفعل على استفادة جميع المجتمعات المحلية والبلدية من تلك الإمكانيات، وعلى استمرار التعاون بين رئيسي بلدية ميتروفيتشا في الشمال والجنوب، والصلوات التي أقيمت بين قادة الأعمال التجارية في غرفتي التجارة في بريشتينا وبلغراد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يؤدي دوره وأن يقدم المساعدة. لقد ساعدت المملكة المتحدة في تمويل منتدى الأعمال التجارية الذي عقدته الغرفتين التجاريين في كانون الأول/ديسمبر. ويدل على نجاح ذلك الحدث التقدم الذي يمكن إحرازه في المجالات ذات المنفعة المتبادلة من دون وساطة إذا توفرت الإرادة للقيام بذلك.

لا تزال هناك تحديات كبيرة أساسية، ليس أقلها يتعلق بسيادة القانون، والفساد، بطبيعة الحال، في الأزمة السياسية. يجب أن يتحمل قادة كوسوفو المسؤولية عن معالجة هذه التحديات التي تصب في مصلحة جميع مواطني كوسوفو. ومع ذلك، بعد ثماني سنوات من الاستقلال، من الواضح أن الاتجاه العام إيجابي ويوجد تقدم لا يمكن إنكاره. وفي ضوء ذلك، فإن وجهة نظر المملكة المتحدة الثابتة مفادها أنه ينبغي الحد من تواتر هذه الجلسات التي يعقدها المجلس من أجل إظهار هذا التقدم.

نعم، لا تزال هناك تحديات، ولكن الحقيقة في الميدان لا تستدعي هذا المستوى من اهتمام المجلس، ولا سيما عندما

إن استمرار الجهود المخلصة لتوطيد سيادة القانون في كوسوفو لا بد من أن تظل ذات أولوية أكثر من أي وقت مضى. وهذا يتعلق في المقام الأول بمكافحة الإفلات من العقاب. إن تصديق كوسوفو في الأسبوع الماضي على اتفاق المقر الذي وُقِع مع حكومة هولندا لإنشاء مجالس متخصصة في كوسوفو ولاهاي يمثل خطوة جريئة إلى الأمام نرحب بها. هذا تجسيد واضح لتصميم كوسوفو على تنفيذ التزاماتها في مجال سيادة القانون. ومن المهم الآن لجميع عناصر هذه الدوائر المتخصصة أن تبدأ عملها وفقا للجدول الزمني المقرر وأن تتعاون معها سلطات كوسوفو تعاوننا كاملا بحيث يتسنى البدء بمحاكمة الأشخاص الذين أداهم تقرير ماري.

إن مواصلة العمل بشأن مسألة الأشخاص المفقودين تكتسي أيضا أهمية كبيرة. وتوقيع اتفاق للتعاون بشأن تبادل المعلومات بين كوسوفو والجبل الأسود خطوة في الاتجاه الصحيح. ولا يزال من الملح استئناف نشاط فريق العمل المشترك بين الصرب والكوسوفيين بشأن هذا الموضوع. ونأمل أن يجني هذا العمل الفائدة من تعيين بريشتينا مؤخرا لرئيس لوفدها، الأمر الذي نرحب به.

كذلك تقوم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بدور هام في هذا المضمار. وسأغدو ممثنا للممثل الخاص للأمين العام لو كان بوسعنا أن نجربنا عن التدابير التي وضعها الفريق العامل الدولي المعني بحقوق الإنسان الذي أنشأته بعثة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ التوصيات في هذا المضمار، ولا سيما فيما يتعلق بمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات وتعويض الضحايا.

إن توطيد سيادة القانون تعني أيضا مكافحة التطرف بجميع أشكاله، وترحب فرنسا بالالتزام غير المشروط من جانب كوسوفو في هذا الصدد على الصعيد المحلي وفي سياق الائتلاف الدولي ضد داعش.

مع ذلك، نتوقع، تنفيذ جميع الالتزامات التي تم قطعها في إطار الاتفاقات المبرمة برعاية الاتحاد الأوروبي من دون تأخير، بما في ذلك إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية التي تلقت مؤخرا فتوى إيجابية من المحكمة الدستورية في بريشتينا. وهذا عنصر أساسي في الحوار. لا يزال تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا عموما شرطا أساسيا لتقدمهما على طريق الاندماج الأوروبي.

إن الحالة السياسية في كوسوفو تبعث على القلق. والتعطيلات الجارية في عمل البرلمان أمر غير مقبول إطلاقا، وكذلك العنف، وغير ذلك من أعمال التخويف التي تمارس ضد السياسيين. تحض فرنسا المسؤولين عن هذه الأعمال المرفوضة على اتباع المسار الديمقراطي ووضع مطالباتهم في إطار المؤسسات القائمة وبالتحديد بأحكام الدستور.

إن العنف والخطب التي تحض على الكراهية ليس لها مكان في المجتمع الذي تتطلع إليه الأغلبية الساحقة من مواطني كوسوفو. تلك الأعمال تعرض للخطر التقدم الذي أحرزته كوسوفو على مدى أكثر من عشر سنوات خلال سلكها الطريق المفضي إلى بنا دولة مستقلة، وحادثة وديمقراطية. نحني الروح المهنية والانضباطية التي تتحلى بها القوات الأمنية الكوسوفية، وجهود الوساطة التي تقوم بها السلطات في بريشتينا. ونؤكد لها مرة أخرى دعمنا الكامل.

إن انتخاب الرئيس الجديد يمثل خطوة هامة وضرورية في حسن سير عمل المؤسسات. وفي هذه المناسبة نأسف لسلوك بعض أعضاء المعارضة. وعلى الرغم من التوترات الراهنة، ينبغي أن تسعى السلطات في كوسوفو إلى الإبقاء على الحوار والاستمرار في الإصغاء إلى السكان. والإصلاحات الداخلية أساسية إذا ما أريد استعادة آمال المواطنين في المستقبل. ينبغي لتنفيذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب أن يصب في هذا الاتجاه وذلك بتهيئة الظروف المواتية من أجل إجراء التغييرات اللازمة.

العنف والتخويف لتحقيق أهداف سياسية. إذ لا يمكن حل الخلاف إلا من خلال الحوار.

في هذا الصدد، وللأسف الشديد أن بعض أعضاء أحزاب المعارضة لا يضربون مثلاً جيداً من خلال ما يقومون به من أفعال. فالتعطيل المادي لعمل برلمان كوسوفو، بما في ذلك استخدام الغاز المسيل للدموع، لا يُخدم إلا تشجيع الذين يرغبون في استخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية. يجب على القادة السياسيين رفض جميع الأعمال التي تقوض الأداء المناسب للمؤسسات الديمقراطية. وقد قدم لنا الممثل الخاص للأمين العام تانين بعض الأفكار النبيرة اليوم في دعوته من أجل تحويل التركيز من المعارك السياسية إلى المسائل الأكثر حيوية.

مازلنا نتابع التقدم المحرز نحو تشكيل محكمة متخصصة للنظر في الإدعاءات الخطيرة التي تنشأ من عمل فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة للاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، نرحب بموافقة هولندا مؤخراً على استضافة هذه المحكمة. وشأننا شأن الآخرين، نأمل في أن يكون بوسع المحكمة أن تبدأ عملها في أقرب وقت ممكن.

بينما توجد تحديات مستمرة، فإن الحالة الأمنية في كوسوفو كما قلنا مستقرة بشكل عام. وللأسف، لا يمكن أن يُقال الشيء نفسه عن العديد من القضايا الملحة الأخرى التي تتطلب وقت واهتمام المجلس. وعلى هذا الأساس، نكرر وجهة نظرنا ومؤداها أنه ينبغي للمجلس أن يعتمد نهجاً أكثر مرونة بشأن الكيفية التي ينظر فيها في بند جدول الأعمال هذا ومتى ينظر فيه.

حيث لم أفعل ذلك هذا الصباح، أود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إليكم، يا سيادة الرئيس، على قيادتكم للمجلس هذا الشهر، وأتطلع إلى العمل مع الزملاء الأنغوليين الذين سيتراسون المجلس في شهر آذار/مارس.

أخيراً، أعتنم هذه الفرصة لتكرار تأييدنا لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون التي تقدم الدعم على أساس يومي في سياق سيادة القانون والأمن في كوسوفو.

كما فعل من فوره زميلنا ممثل المملكة المتحدة، أود أن أحتتم كلمتي بالتذكير مرة أخرى بالتمني على مجلس الأمن أن يستعرض أخيراً جدول الزمني من أجل النظر في هذه المسألة نتيجة لاستمرار إحراز تقدم في الميدان، ولا سيما فيما يتعلق بتوطيد دعائم المؤسسات الكوسوفية والحوار الثنائي بين كوسوفو وصربيا.

السيدة شوالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أنا أيضاً، أشكر الممثل الخاص تانين على إحاطته الإعلامية، وأرحب بالنائب الأول لرئيس الوزراء داتشيتش والسفيرة شيتاكو في هذه المناقشة.

ما برح الحوار الذي ييسر له الاتحاد الأوروبي يؤدي دوراً هاماً في تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشينا. ويسر نيوزيلندا أن ترى استمرار المشاركة البناءة في هذا الحوار من جانب قيادة صربيا وكوسوفو، بما في ذلك الاجتماع الرفيع المستوى الذي انعقد مؤخراً في كانون الثاني/يناير. كما سمعنا اليوم، برعاية هذا الحوار، قطع الطرفان عدداً من الالتزامات تجاه أحدهما الآخر. بينما اتُخذت خطوات عملية عديدة للوفاء بهذه الاتفاقات، لا يزال يتعين القيام بعمل هام. وهذا يشمل العملية الجارية لإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. ونحض الجانبين على المشاركة البناءة للوفاء بالالتزامات من دون تأخير.

ومع أن الحالة الأمنية العامة في كوسوفو لا تزال مستقرة بشكل عام، كما ذكر آخرون، نشعر بالقلق، إزاء حوادث العنف الأخيرة التي كانت بواعثها سياسية. لا يوجد مكان لهذا في أي ديمقراطية. ينبغي لجميع الأطراف أن ترفض استخدام

المسلحة الصربية وقوة كوسوفو على اتفاق لتسهيل العمل بشكل تام في مجال السلامة الجوية. ونشجع بقوة الأطراف على الاستمرار في السير في هذا السبيل وتعزيز الحوار بشأن إدارة عبور الحدود بصورة شاملة.

إن جوانب التقدم هذه لن تذهب أدراج الرياح. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم لها ويشجعها. وتأكيد أهلية كوسوفو لوضع اتفاق مع مؤسسة للصمود أمام تحدي الألفية خبير سار؛ وينبغي أن يُترجم ذلك إلى تعبئة التمويل من أجل التنمية بمبلغ يتراوح من ٦٠ مليون دولار إلى ١٠٠ مليون دولار خلال فترة خمس سنوات.

وينبغي أن نشجع الأطراف المعنية على اتخاذ المزيد من التدابير صوب بناء السلام والتنمية، ولا سيما عن طريق تنفيذ اتفاقات ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ في شمال كوسوفو. وفيما يتعلق بتعزيز سيادة القانون، يسر وفد بلدي ومع اقتراب بدء عمل المحكمة المتخصصة، وهي مؤسسة تابعة لكوسوفو سيكون مقرها في هولندا، وسوف تتألف من قضاة دوليين مسؤولين عن محاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة المرتكبة أثناء الصراع في كوسوفو، أو بعده مباشرة. وفي نفس السياق، فإن مواصلة التعاون وتنسيق الجهود بين الأطراف ضروري لتيسير عودة أكثر من ١٦ ٥٠٢ لاجئ، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو السعي إلى إيجاد حلول دائمة لهم، في حال تعذر ذلك.

كما تؤيد السنغال دون تحفظ البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة الذي يرمي إلى إشاعة الثقة فيما بين الطوائف من خلال حماية التراث الثقافي والتوصية بتعزيز أوجه التآزر، ولا سيما التعاون في تبادل المعلومات بشأن تسوية حالة المفقودين. وفي الختام، نود أن نشيد مرة أخرى بالسيد زاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام، على قيادته الحكيمة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ كلمتي بالترحيب بعقد هذه الجلسة. كذلك أود أن أشكر الممثل الخاص، السيد تانين، على وضوح إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أرحب بين ظهرانيا بمعالى السيد داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية الصرب، وبالسيدة فلورا تشيتاكو.

بادئ ذي بدء، يرحب وفدي بانتخاب برلمان كوسوفو في ٢٦ شباط/فبراير للسيد هاشم تاجي رئيسا لجمهورية كوسوفو. ويغتنم وفدي هذه الفرصة التي وفرها هذا الحدث الهام ليهيب بجميع الأطراف السياسية في كوسوفو أن تتقيد بقواعد الديمقراطية وتحترم ذلك الخيار الذي اتخذته البرلمان من فوره، ولا سيما بالامتناع عن أي عمل من أعمال العنف يلحق الأذى بالأفراد والممتلكات العامة.

ولا أحتاج إلى التشديد على الآثار السلبية التي يمكن أن تخلفها الأحداث التي وقعت مؤخرا كتلك التي أشرت إليها، خاصة المظاهرات العنيفة، على الحوار بين بريشتينا وبلغراد. وترحب السنغال بهذا الحوار الذي يُعقد بإشراف الاتحاد الأوروبي. لذلك تهيب السنغال بالطرفين مواصلة المحادثات على مستوى رفيع وأيضا بإشراف الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه، بغية دعم المحادثات، نود أن نشجع البلدان والشركاء ذوي النفوذ على الاستمرار في جهودهم لكي تأتي أكلها.

وعلاوة على ذلك، يسرني أن أنوه بالاتفاقيين اللذين وقعتهما حكومتا كوسوفو وصربيا في آب/أغسطس ٢٠١٥، بما في ذلك إنشاء رابطة البلديات الصربية؛ والاتفاق مع الجبل الأسود، على تحديد الأراضي بين البلدين. إن الاتفاق على الخطة المؤلفة من ثلاث مراحل بين الغرفتين التجاريتين في بلغراد وبريشتينا بشأن التنسيق في اعتماد شهادات الطب البيطري والتغلب على العقبات الفنية بشأن التجارة عبر الحدود كلها جدرة أيضا بموافقتنا، مثلها كمثل توقيع ممثلي القوات

وكما هو الحال دائما، نحن نشيد وندعم بالكامل الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، موغيريني، لمشاركتها بشكل شخصي في النهوض بالجهود الرامية إلى إعادة الأمور إلى طبيعتها. وقد أحرزت كوسوفو أيضا إنجازات هامة في مجال سيادة القانون، لا سيما إنشاء محكمة متخصصة من أجل التصدي للجرائم الخطيرة المزعومة الواردة في تقرير مارتي الصادر عن المجلس الأوروبي عام ٢٠١١. ونحن نشجع حكومتي هولندا وكوسوفو على التعجيل باستكمال جميع الخطوات اللازمة لإنشاء المحكمة المتخصصة في أقرب وقت ممكن. وتشكل الأزمة السياسية في كوسوفو، ولا سيما استمرار أعمال العرقلة العنيفة لبرلمان كوسوفو، سببا حقيقيا يبعث على القلق. واستخدام العنف والغاز المسيل للدموع داخل قاعة البرلمان وفي شوارع بريشتينا هو تصرف طائش وغير مسؤول. وهو أمر يتنافى مع الديمقراطية الحديثة، ولا بد من وضع حد له. إن الاحتجاج السلمي هو حق أساسي في كل ديمقراطية، ولكن لا مجال لاستخدام العنف.

وتجسد سياسة كوسوفو المضطربة، الكفاح المستمر لدولة صغيرة في خضم عملية لتحسين حالتها الاقتصادية في سوق شفافة ونزيه، قائمة على المساواة في تطبيق سيادة القانون. والحوار هو أمر أساسي للتغلب على المآزق السياسية. ونحن نشيد بشرطة كوسوفو لحرقيتها في التعامل مع الأقلية التي اختارت طريق العنف، خلال الأيام العصيبة من الاحتجاجات واسعة النطاق.

وأود أن أتوقف لحظة لكي أهنئ كوسوفو على النجاح في انتخاب الرئيس الجديد وفقا لدستور وقوانين كوسوفو. ونشيد بالرئيسة المنتهية ولايتها يحيى آغا على شجاعتها ونجاحها خلال مدة رئاستها لكوسوفو. وقد عملت الرئيسة يحيى آغا بكل اقتدار، بوصفها نصيرا هائلا لبلدها وشعبها،

ونود أيضا أن ننوه بالجهود التي تبذلها قوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تعمل جميعها من أجل السلام والتقدم في كوسوفو.

السيد كالاين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالمثل الخاص للأمين العام تانين في المجلس، حتى ولو عن طريق الفيديو. كما أود أن أرحب بوزير الخارجية داتشتش والسفيرة تشيتاكو في المجلس. وتشيد الولايات المتحدة بكل من حكومتيهما على جهودهما الجارية لتطبيع العلاقات من خلال الحوار بقيادة الاتحاد الأوروبي بين بريشتينا وبلغراد.

ومنذ عام ١٩٩٩، عملت الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع شعب كوسوفو على تطوير المؤسسات الحكومية الديمقراطية متعددة الأعراق. وأنشأت كوسوفو مؤسسات تتمسك بسيادة القانون وتحترم حقوق الإنسان. وقد قطع شعب كوسوفو أشواط كبيرة، وأنجزت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ولايتها. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن الوقت قد حان لمزيد من التخفيض في حجم البعثة، بالنظر إلى الحاجة الماسة لموظفي الأمم المتحدة في أماكن أخرى من العالم. ونرحب بالاستماع إلى الممثل الخاص للأمين العام تانين في الإحاطة الإعلامية القادمة بشأن التقدم المحرز نحو هذا التخفيض.

وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، رحبنا بالاجتماع الذي عقد في ٢٧ كانون الثاني/يناير بين رئيسي وزراء كوسوفو وصربيا في بروكسل في سياق الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي لتطبيع العلاقات بين بريشتينا وبلغراد. ونحن نتطلع إلى كلا البلدين لمواصلة عملهما وتنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهما، حتى مع استمرار سير الانتخابات في كل من كوسوفو وصربيا.

صربيا إيفتسا داتشتش والسفيرة فلورا تشيتاكو، ممثلة كوسوفو، في نيويورك مرة أخرى، وأشكر كليهما على بيانتهما. كما أننا ممتنون أيضا للممثل الخاص زاهر تانين على إحاطته الإعلامية الشاملة. وبالاستماع إلى البيانات التي أدلى بها اليوم، أود أن أدعو الطرفين إلى التركيز على الطريق إلى الأمام. ينبغي إعطاء الأولوية لتنفيذ الالتزامات المعلقة بروح من الحوار والتعاون والمشاركة البناءة، وفي تأمين مستقبل واعد لكوسوفو. وينبغي وضع حد للسياسة السلبية المتمثلة في الانقسام والاستبعاد الاجتماعي اللذين يأتيان بنتائج عكسية ولن يساعدا على بناء الثقة بين الجانبين.

ونحن نقدر الضمانات التي قدمتها بلغراد وبريشيتينا بمواصلة التزامهما بالحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، ونحن نأمل أن نشهد تكثيف الجهود من أجل تنفيذ الاتفاقات القائمة. وأتشاطر الشواغل، كما أوضح السيد تانين اليوم، والأمين العام في آخر تقرير له (S/2016/99) عن الاحتجاجات العنيفة من جانب المعارضة ومؤيديهم في كوسوفو الذين يعارضون مجموعة الاتفاقات بين بلغراد وبريشيتينا المؤرخة آب/أغسطس ٢٠١٥ واتفاق ترسيم الحدود الإقليمية مع الجبل الأسود. وندعو الأطراف المعنية إلى الامتناع الخصومة السياسية في كوسوفو، بوقف استخدام العنف والتصريحات المؤججة للمشاعر، وإلى حل خلافاتها من خلال القنوات المشروعة عن طريق الحوار والمشاركة.

ولا بد من احترام برلمان كوسوفو وسيادة القانون. إن اللجوء إلى العنف والتخويف لن يقرب الأطراف أكثر إلى بلوغ أهدافها السياسية. وبدلاً من ذلك، فقد يتزع الشرعية عن الكفاح ويعطل التقدم الديمقراطي الذي بذلت كوسوفو جهوداً مضيئة لإحرازه على مر السنين. ولن تعمل السياسات الانقسامية إلا على إيقاف التقدم المحرز صوب بناء الدولة وتحقيق التنمية. ولذلك، نشيد بالتزام قادة كوسوفو وبالجهود التي يبذلونها للدخول في حوار شامل من أجل حل المسائل،

على تمثيل مصالح كوسوفو والنهوض بها على الصعيد الوطني وفي الساحة العالمية.

وتواصل كوسوفو الإسهام في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. وقد اتخذت كوسوفو خطوات قوية لردع التطرف العنيف، ووضعت آليات وقائية فعالة وعملت على الحد من تدفق المقاتلين الأجانب من كوسوفو إلى سورية والعراق. ونحن نؤيد الجهود الشاملة الرامية إلى معالجة هذه المشاكل، مثل استراتيجية كوسوفو الوطنية لمكافحة التطرف العنيف والقانون الذي يجرم المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

إن التعاون الدولي لإنفاذ القانون، ولا سيما ضد الإرهاب والجريمة المنظمة، هو أمر بالغ الأهمية للأمن الإقليمي في منطقة البلقان وخارجها. وجهود كوسوفو المبذولة للتعاون مع جيرانها ومع المجتمع الدولي في مجال إنفاذ القانون، تستحق الترحيب لا العرقلة. ونحن نعتقد أن كوسوفو لديها بالفعل القدرة التقنية والإطار التشريعي للمساهمة الكاملة في جهود المجتمع الدولي لإنفاذ القوانين. وليس من مصلحة أحد، باستثناء المجرمين والإرهابيين، استبعاد كوسوفو من جهودنا الجماعية الرامية إلى التصدي لتلك التهديدات المشتركة.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى اليوم - ونأمل أن يكون في المستقبل القريب - الذي ستشارك فيه كوسوفو بجميع أنشطة الأمم المتحدة كعضو كامل العضوية، الأمر الذي يسهم في التنمية والسلام والأمن لجميع الدول. وفي نفس الوقت، من الأفضل أن يمضي مجلس الأمن وقته في أماكن أخرى. ونحن نكرر طلبنا بأن يوافق أعضاء المجلس على تمديد الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو من مرة كل ثلاث أشهر لتصبح مرة كل ستة أشهر.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): يرحب وفد بلدي بالنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية

ويساور ماليزيا قلق بالغ إزاء التأثير التدريجي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في المنطقة. ونشيد بالخطوات التي اتخذتها السلطات في كوسوفو من أجل مكافحة التهديدات الإرهابية والتصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وببساطة، لا يمكننا أن نتحمل قيام الجماعات الإرهابية بالتلاعب بالانقسامات الدينية والعرقية والثقافية في المنطقة، وفي كوسوفو على وجه الخصوص، لخدمة برنامجها المحرف والعييف. ولذلك نود أن نرى استمرار إعطاء الأولوية العليا، الممنوحة من قبل سلطات كوسوفو، لمكافحة هذا التهديد العالمي. وفي هذا الصدد، تقف ماليزيا على أهبة الاستعداد لدعم كوسوفو في حربها لمكافحة النزعات الأصولية والتطرف العنيف.

في الختام، أود أن أشارك الزملاء الآخرين في إعادة تأكيد على تقديم الدعم لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي تواصل القيام بدور رئيسي في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو. ونشيد أيضا بقيادة الممثل الخاص، والأدوار الهامة التي اضطلعت بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقوة كوسوفو، والاتحاد الأوروبي من أجل السلام والاستقرار في كوسوفو.

السيد أو كامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أولا أن أعرب عن امتناني للسيد زاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، على إحاطته الإعلامية الشاملة والثاقبة. كما أرحب بنائب رئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، السيد إيفتسا داتشتش، والسفيرة فلورا تشيتاكو في مجلس الأمن.

وفور إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في حزيران/يونيه ١٩٩٩، قمت شخصيا بالعمل في البعثة في بريشتينا. وكان مكثي بجانب مكتب الممثل الخاص للأمين العام، السيد برنارد كوشنر، وربما السيد تانين يستخدم الآن

ونحن نشيد بكفاءة شرطة كوسوفو وضبط النفس الذي أبدته في التصدي للاحتجاجات العنيفة.

وسوف يستفيد شعب كوسوفو من الزخم الإضافي في هذه المجالات.

إن ماليزيا سعيدة بالتقدم الذي حققته كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك التوقيع ثم التصديق على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. ونؤمن بأن ذلك يشكل خطوة أساسية نحو تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في كوسوفو وفي المنطقة. وندعو قادة كوسوفو إلى الثبات في تنفيذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة من أجل التكامل الإقليمي.

ونخطط علما أيضا بالتطورات الحاصلة في تنفيذ اتفاق بروكسل لعام ٢٠١٤، بما في ذلك إدماج موظفي الحماية المدنية السابقين من الصرب في شمال كوسوفو. بمؤسسات كوسوفو المختلفة. ونأمل أن نرى إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ ذلك الاتفاق التاريخي، بما في ذلك إدماج الجهاز القضائي وإنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. ويشكل التقدم الذي أحرزته كوسوفو فيما يتعلق بإنشاء المحكمة المتخصصة، خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح. وتؤكد ماليزيا مجددا الحاجة إلى ضمان المساءلة وتعزيز المصالحة وإنهاء هذا الموضوع بالنسبة لشعب كوسوفو. وفي هذا الصدد، نشيد بقرار مملكة هولندا استضافة المحكمة المتخصصة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تشيد ماليزيا بالتعاون بين غرف التجارة في بلغراد وبريشتينا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويستحق هذا التعاون دعمنا القوي، إذ يمكن أن يفتح الأبواب أمام المزيد من الفرص التجارية مما يعود بالفائدة على الجانبين.

الوزراء عيسى مصطفى وألكسندر فوتشتش. هذا الاجتماع، الذي يسره الاتحاد الأوروبي، جرى في ٧ شباط/فبراير. عندما عملت في كوسوفو، لم يكن هناك هذا الحوار. وفي ذلك الوقت، كان من المستحيل تقريبا السفر بالسيارة بين بلغراد وبريشتينا. وأسمع أن الناس يعبرون الحدود بحرية.

وأشجع كلا من السلطات الصربية وسلطات كوسوفو على مضاعفة جهودهما لتسوية خلافتهما، وعلى تطبيع علاقتهما عن طريق الحوار المتواصل. وأذكر عندما كنت على الجسر في ميتروفيتشا أعبر نهر إيبا عشية رأس السنة الجديدة في عام ١٩٩٩. كانت بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو تنظم احتفالا للألفية على الجسر، وتجمع معا ممثلون عن الجماعات الإثنية المختلفة - ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو وفي هذا الاحتفال، وعد الجميع بأنهم سيسيرون معا من أجل مستقبل كوسوفو. وأدعو مخلصا جميع الزعماء السياسيين في كوسوفو إلى تذكر ذلك الخطاب. وأنا أثق بشعب كوسوفو واستعداده وتصميمه القوي على الديمقراطية، وبإيمانه بتحقيق مستقبل أفضل.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد زاهر تانين على إحاطته الإعلامية. كما أشكر السيد إيفتسا داتشتش، والسيدة فلورا تشيتاكو على بيانهما.

وعلى غرار زميلي الياباني، لدي ذكرياتي في بريشتينا. فقد تشرفت بزيارتها قبل ١٦ عاما بصفتي عضوا في وفد من مجلس الأمن.

ومنذ ذلك الحين، يواصل مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة القيام بدور مهم في دعم مؤسسات كوسوفو من أجل معالجة التحديات العديدة الماثلة أمامنا. وأوكرانيا تؤيد بقوة عمل السيد تانين وبعثة الأمم المتحدة في تعزيز الأمن والاستقرار

نفس المكتب في بريشتينا. لقد كان وقتا صعبا جدا، وكنا تقريبا خاسرين ف مواجهة تحديات عديدة. وعلاوة على ذلك، لم يكن لدى البعثة في ذلك الوقت أي منظور واضح بشأن مستقبل كوسوفو. وكانت الشواغل الرئيسية هي، أولا، ما إذا كانت ستعاد الديمقراطية في كوسوفو، وثانيا، ما إذا كان من الممكن تحقيق المصالحة بين شعب كوسوفو.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وبعد التغلب على العديد من التحديات، تم إجراء أول انتخابات محلية في كوسوفو بمساعدة من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وشعرت بالتشجيع إزاء رؤية الشعب ينتظر أكثر من نصف اليوم تحت الأمطار - بسبب سوء تنظيم الانتخابات - من أجل الإدلاء بأصواتهم. وانبهرت كثيرا بقوة تطلعات شعب كوسوفو إلى الديمقراطية. وارتدوا الملابس التقليدية احتفالا بالعملية الديمقراطية.

ومرت ستة عشر عاما منذ ذلك الحين، ويسرني أن الديمقراطية ما برحت تترسخ في كوسوفو. وأود أن أهنئ السيد هاشم ثاتشي على انتخابه رئيسا. ومع ذلك، فقد عطلت أعمال برلمان كوسوفو في الآونة الأخيرة سلسلة من أعمال العنف قامت بها أحزاب المعارضة. وكون أنه تم رش الغاز المسيل للدموع داخل قاعة البرلمان أثناء الانتخابات الرئاسية يمثل مصدر قلق بالغ. ويحث وفد بلدي المسؤولين على الامتناع عن استخدام العنف. وينبغي أن يدركوا أن أي شكل من أشكال العنف يتعارض مع تصميم كوسوفو على تحقيق الديمقراطية. ولدينا آمال كبيرة بأن تعود أعمال البرلمان إلى طبيعتها على وجه السرعة.

وتكتسي المصالحة بين المجموعتين الإثنتين الرئيسيتين في كوسوفو أهمية بالغة بالغ بالنسبة لمستقبلها، فضلا عن مستقبل منطقة البلقان الغربية. وفي هذا الصدد، أرحب بمواصلة الحوار بين بريشتينا وبلغراد. ونرحب بالاجتماع الأخير بين رئيسي

الاتفاق آلية هامة لتعزيز الاستقرار. وتأخير تنفيذه سيكون خطوة في الاتجاه الخاطئ، ويؤدي إلى تآكل الثقة المتبادلة الضرورية في أي عملية للحوار.

ثالثاً، تشي أوكرانيا على إنشاء محكمة متخصصة وعلى موافقة الحكومة الهولندية المعلنة في ١٥ كانون الثاني/يناير على استضافة تلك المؤسسة في لاهاي.

رابعاً، نشاط الأمين العام تماماً رأيه بشأن أهمية استمرار التقدم المحرز في تحقيق دمج موظفي الحماية المدنية الصرب السابقين في مؤسسات كوسوفو. ونشيد أيضاً بمبادرات قادة قطاع الأعمال في الغرفة التجارية في كل من بلغراد وبريشتينا لتتحية المشاكل السياسية جانباً وبناء تعاون جديد في إطار مجتمع الأعمال.

السيد غاسو ماتوسيس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):
بداية، أود أولاً أن أعرب عن تقديري للإحاطة الإعلامية للممثل الخاص، السفير تانين، بشأن نص التقرير الأخير للأمين العام (S/2016/99). وأرحب أيضاً بحضور النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية، السيد إيفيكا داتشيتش والسيدة فلورا تشيتاكو.

قدم السفير تانين لنا تحليلاً مثيراً للاهتمام بشأن الوضع الراهن في إقليم كوسوفو. ولئن كان ذلك التحليل يثير الاهتمام، فهو في الوقت ذاته يبعث على القلق. فمن واقع وصفه، وبالنظر إلى نص تقرير الأمين العام المعروض علينا، يبدو أن الوضع في كوسوفو لا يزال غير مستقر. فالتطوير السلمي للنشاط السياسي بما يتماشى مع القانون يستبدل على نحو متزايد بالمظاهرات العنيفة والأعمال العدوانية، حتى داخل البرلمان، وهو أمر غير مقبول تماماً. وإسبانيا تلاحظ بقلق بالغ أن أجواء التوتر السياسي التي تناو لها الأمين العام في تقريره (S/2015/833) في تشرين الأول/أكتوبر لم تتحسن. بل على النقيض من ذلك، أصبحت نمطاً متكرراً في الحياة السياسية

واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة، وكذلك في المشاركة البناءة مع بريشتينا وبلغراد. ونثني أيضاً على شركاء البعثة في الميدان، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والاتحاد الأوروبي، لتعاونهم وإسهامهم المستمرة من أجل السلام والتقدم في كوسوفو.

وأوكرانيا تحيط علماً بالتقرير الأخير للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2016/99)، المقدم عملاً بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونحن نتفق مع تحليل الأمين العام وملاحظاته بشأن الحالة في كوسوفو، ونحث كل الأطراف ذات الصلة على اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق استقرار الوضع والتوصل إلى توافق الآراء الضروري لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقاً. وأود أن أركز على أربع نقاط رئيسية نعتبرها مهمة لتحقيق مزيد من الاستقرار.

أولاً، ترحب أوكرانيا باستمرار عملية المفاوضات بين بلغراد وبريشتينا والاتفاقات التي تم التوصل إليها تحت رعاية الاتحاد الأوروبي في العام الماضي. ونرحب بالتوقيع على اتفاقية تحقيق الاستقرار والانتساب بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو والتصديق عليها ودعم اندماجها الأوروبي. وفي الوقت نفسه، تقلقنا بشدة أعمال العنف الأخيرة من قبل أحزاب المعارضة في كوسوفو. تلك الأعمال سيكون لها أثر سلبي لا على الوضع الأمني في كوسوفو فحسب، بل على كامل عملية تنفيذ حزمة الاتفاقات بين بلغراد وبريشتينا. وتلك الأعمال غير مقبولة، وندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة في كوسوفو إلى الامتناع عن كل أشكال العنف. ونكرر نداءنا بضرورة احترام سيادة القانون، والإجراءات الديمقراطية والمعايير الدولية.

ثانياً، ترحب أوكرانيا بالاتفاق بشأن إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو وتدعم التزام مؤسسات كوسوفو بمواصلة تلك العملية. ويشكل ذلك

وفي هذا السياق، نود مرة أخرى أن نلفت الانتباه إلى ضرورة تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن إنشاء رابطة جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو بدون إبطاء. فقد تم التوصل إلى ذلك الاتفاق بحسن نية، وينبغي متابعته بجهود من الجميع لجعله حقيقة واقعة، بما في ذلك العمل النشط والملتزم مع مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية الفاعلة، وكذلك على المستوى التشريعي، من أجل تنفيذه.

أخيراً، أود التعليق على أمر ورد ذكره في الفقرة ٣ من تقرير الأمين العام - وذلك تعليقاً على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. وكما هو معروف، فإن مضمون اتفاق كوسوفو لتحقيق الاستقرار والانتساب ينسحب فحسب على الصلاحيات الحصرية للاتحاد الأوروبي، التي تحفظ وضع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي لا تعترف بصحة إعلان الاستقلال من طرف واحد. وبالنسبة لإسبانيا والبلدان الأخرى التي لا تعترف به، فإن الاتفاق يمثل غاية في حد ذاته. وهو يدمج إقليم كوسوفو في عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، ولكن لا ينشئ سوابق أو ينطوي على إدراج ذلك الإقليم في عملية توسيع الاتحاد الأوروبي. وهذا يتماشى مع الموقف البناء لإسبانيا الذي عبرنا عنه في هذا المجلس مراراً. إنه موقف بناء، دون إضرار، يحترم المواقف المبدئية. وعلى هذا الأساس، وطالما ظل ذلك الموقف يحظى بالاحترام، نحن مستعدون تماماً لدعم التدابير التي يمكن أن يستفيد منها سائر سكان إقليم كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية فتروبيلا البوليفارية.

نعرب عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد زاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونرحب أيضاً بمشاركة

في بريشتينا. ويقلق إسبانيا أيضاً الاستخدام المتكرر للخطاب التحريضي، وهو ما انعكس مرة أخرى في تقرير الأمين العام. وهذا دليل واضح على أننا بعيدون كل البعد عن الحديث عن مصالحة حقيقية ودائمة بين مختلف المجتمعات التي تشترك في إقليم كوسوفو.

إن كل ما ذكرته للتو يبين مرة أخرى أن وجود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وربما البعثات الدولية الأخرى في كوسوفو، لا يزال ضرورياً. وهذا يؤكد بوضوح أيضاً أن على مجلس الأمن أن يظل متيقظاً إزاء ذلك الموضوع، وأن يعمل على معالجته بانتظام وإصرار، أسوة بما فعلناه في الماضي.

وكما هو معروف، فإن إسبانيا تؤيد بقوة الحوار الرفيع المستوى بين بلغراد وبريشتينا بتيسير من الاتحاد الأوروبي. ونخطط علماً بالاجتماع الأخير الذي عقد في ذلك السياق في ٢٧ كانون الثاني/يناير. ونعتبر ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح، بعد الغياب التام للاجتماعات الرفيعة المستوى خلال فترة الثلاثة أشهر المشمولة بتقرير الأمين العام. ومع ذلك، فإننا نأسف لعدم إحراز أي تقدم يذكر في ذلك الاجتماع الأخير بشأن أي اتفاقات جديدة، وربما كان الأسوأ والأكثر إزعاجاً هو عدم إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل. ويجب أن يظل حوار بروكسل طابع المركزية والأولوية. والتخلي عن ذلك الجانب الرئيسي، الذي يبدو أنه ينعكس في تقرير الأمين العام، يحمل بين طياته خطر التآكل التدريجي للثقة، الأمر الذي سيكون له حتماً انعكاسات سلبية على المنظور الأوروبي بشأن الجهود العديدة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في تلك الأثناء. وليس من الواقعية في شيء أن ننظر في تقديم مطالب جديدة من دون إبداء الاستعداد مقدماً لتنفيذ ما سبق الاتفاق عليه.

المستوى مؤخراً. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز في بعض المجالات الفنية كالاتصالات والعلاقات بين غرف التجارة أمر إيجابي. ونقترح أن تواصل الأطراف محادثاتها وجهودها التي تهدف إلى تحقيق التقارب. ونرى من الضروري أن تواصل الأطراف عملها لإنشاء جمعية البلديات ذات الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو. وندعو السلطات في ذلك الإقليم إلى متابعة تلك العملية على المدى القصير، حسبما تم الاتفاق على أعلى مستوى في بروكسل.

وكما حدث في مناسبات سابقة، فقد فوجئنا مرة أخرى بما أشار إليه التقرير بشأن قلة عدد العائدين طواعية من الصرب الذين نزحوا من ديارهم في كوسوفو. وفي متابعة لاتفاق بروكسل لعام ٢٠١٣، نعتقد أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن على المستويات الحكومية والمحلية لضمان الأمن والتسامح الديني والملكية والحقوق الاقتصادية وحرية التنقل لصرب كوسوفو. ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق مصالح وطنية حقيقية على أساس النهوض بحقوق الإنسان واحترامها والتطبيق الكامل للمعايير الدولية في هذا المجال لمنع التمييز ضد النازحين والأقليات.

وفيما يتعلق بالتراث الثقافي والديني، نؤكد على ضرورة أن يعمل الطرفان معاً من أجل حماية فعالة للتراث المهم لمجتمعات كوسوفو المختلفة. كما ندعو الطرفين إلى تكثيف عملهما المشترك لتوضيح موقف أولئك الذين اختفوا خلال الحرب، ونثني على الجهود المبذولة للمضي قدماً في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، نرحب بالعمل الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الناجيات من أعمال العنف الجنسي المرتكبة خلال الحرب وحملات التوعية بشأن العنف ضد المرأة.

فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، نرحب بالعرض الذي قدمته حكومة هولندا لاستضافة المحكمة المتخصصة

السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو.

تود فترويلا أن تكرر تأييدها الكامل للقانون الدولي مثلاً في التسوية السلمية للتراعات وعدم التدخل واحترام سيادة صربيا وسلامة أراضيها ووحدها واستقلالها السياسي. وفي هذا الصدد، فإننا نرى أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال هو الأساس القانوني الدولي المنطبق للتوصل إلى حل عام في إطار مفاوضات سياسية حول مسألة كوسوفو. ونحن نعي أن الأمم المتحدة تضطلع بدور رئيسي في كوسوفو، لا سيما من خلال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وذلك من خلال تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان. ويستكمل ذلك العمل عن طريق قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

ويجب أن تستمر بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، على أساس ولاية كل منها، في القيام بدور فعال ومتوازن ومحيد ومكمل في حوار مباشر بهدف تشجيع التوصل إلى حل دائم ومستدام وعادل ومقبول من الطرفين لمسألة كوسوفو. وينطبق ذلك في وقتنا الحاضر خصوصاً، فمذ آخر مرة انعقد المجلس للنظر في تلك المسألة (انظر S/PV.7563)، واصلت المعارضة أنشطتها وجعلت من المستحيل مواصلة مناقشة جوانب هامة من تنفيذ الاتفاق الأول بشأن المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات المبرم في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وهذا أمر يقلقنا للغاية. وبالنسبة لفترويلا، فإن الحوار بين مختلف القطاعات السياسية في كوسوفو ضرورة لمنع استمرار أعمال العنف التي قد تؤثر على الجهود المبذولة لتنفيذ اتفاقات عام ٢٠١٣.

وفترويلا تدعم حواراً في بروكسل بين صربيا والسلطات المحلية في إقليم كوسوفو من أجل التوصل إلى حل مقبول من الطرفين. ونحن نأسف لعدم عقد أي اجتماعات رفيعة

أكثر. فهل يقدمون لمثلي بريشتينا نفس التوصيات التي يعطونا إياها؟ هل يتوقعون منا أن نجلس هنا لكي نستمع لأفطع الاتهامات الموجهة ضدنا ولأحداث الخمسينيات والستينيات، عندما كانت يوغوسلافيا السابقة وتيتو نموذجاً للديمقراطية مقارنة بأنور خوجة. ويمكننا أن نوغل في الزمن أكثر من ذلك وصولاً إلى القرن الرابع عشر. نحن لا تتنافس لنيل جائزة الأوسكار عن أدائنا في مجلس الأمن.

لذلك، أود أن أوضح لمثلة كوسوفو أنه أياً كان عدد المرات التي مددنا فيها أيدينا، ما من أحد على الجانب الآخر يقبل بادرة المصالحة تلك. وما من ذكر للموضوع قيد المناقشة اليوم - الحالة الراهنة في كوسوفو. ما علاقة صربيا بمشاكل كوسوفو في بريشتينا؟ ما علاقة صربيا بعجز كوسوفو عن عقد جلسة لمجلس النواب دون حاجة للجوء إلى الغاز المسيل للدموع؟ لا بد لي أن أقول إن مثلي صربيا هم الأكثر نشاطاً في برلمان كوسوفو. صربيا لا دور لها في الحياة السياسية في كوسوفو ولا تشارك فيها.

لا يمكن لمثلة كوسوفو أن تعطينا دروساً فيما يتعلق بالشهود. إنها تعرف ما حدث في قضية هاراديناى - فجميع المشاركين إما قتلوا أو أنهم غير قادرين على الحركة. من ارتكب الجريمة يجب أن يقدم إلى العدالة. عندما نستمع إلى مثلة كوسوفو، ربما نستنتج أنه لا صرب يعيشون في كوسوفو وأنه ليس هناك سوى ضباط الشرطة والجيش. ومع ذلك، فهي تعرف حق المعرفة أن الصرب كانوا يوماً أغلبية في كوسوفو. تلك حقائق تاريخية. إنها تعرف كم تبقى من المواقع الدينية والثقافية في كوسوفو. وأطالبها ألا تردد أن ٢٠٠.٠٠٠ صربي ممنوعين من العودة إلى كوسوفو لأنها لا تملك الحق في أن تقول ذلك. كوسوفو ليست ملكاً لها، ولا هي ملك لي. كوسوفو ليست ألبانية، ولا هي ملك صربيا. كوسوفو في أيدي من يعيشون هناك - الصرب والألبان - وهي تعول على أصواتهم.

بالتحقيق في الاتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت خلال النزاع المسلح في كوسوفو. وسندعو كل الأطراف المعنية إلى مواصلة عملها حتى يتسنى للمحكمة أن تبدأ عملها في أقرب وقت ممكن. فتحقيق العدالة فيما يتعلق بتلك الحالات، في إطار العملية القانونية الواجبة، من شأنه تيسير المصالحة والسلام بين جميع الأطراف.

ونحن نقدر الجهود التي تبذلها سلطات إقليم كوسوفو لمواصلة تنفيذ التدابير الضرورية لمكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بغية منع تجنيد مواطني الإقليم من قبل المنظمات الإرهابية. ومكافحة الإرهاب يجب أن تدعمها استراتيجيات فعالة ضد الإقصاء الاجتماعي والفقير والعنف وأيديولوجيات التعصب من أجل منع التطرف، وخاصة بين الشباب. وعلاوة على ذلك، يجب العمل من أجل التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تحظر تمويل تلك الجماعات أو تدريبها أو نقل الأسلحة إليها.

ختاماً، فإننا نحث الطرفين مرة أخرى على مضاعفة جهودهما للبحث عن حل سياسي سلمي وعادل ودائم في إطار القانون الدولي، بما في ذلك الامتثال الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتفاق بروكسل لعام ٢٠١٣.

أستأنف مهامى الآن كرئيس للمجلس.

طلب السيد داشيتش أخذ الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد داشيتش (صربيا) (تكلم بالصربية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية): أود الرد على البيان الذي أدلى به ممثل المؤسسات المؤقتة في كوسوفو وميتوهيا.

قبل كل جلسة لمجلس الأمن، يقدم لنا ممثلو الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة اقتراحات بشأن كيفية التصرف بروح من المصالحة للتسرية عن أنفسنا بهدوء

إنه من السهل أن نتكلم عن سيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية. ولكن ذلك ليس بالشيء الذي ينبغي أن يقوم ويستند إليه أساس هذه الهيئة.

لذلك، أود أن أطلب من ممثلي الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، عندما يتحدثون إلينا في هذه الجلسات، أن يضعوا في الاعتبار حقيقة واحدة: إن صربيا لا يمكن أن تكون بمثابة جراب للتدريب على الملاكمة لممثلي مؤسسات كوسوفو. فإن كانوا يظنون أننا حائفون من هذه الجلسات، ينبغي أن يعلموا أن قوتنا ليست نقطة ضعفنا. المشاركة في هذا الحوار أمر عزمنا على مواصلة القيام به.

لقد اضطررت للتدخل للرد على أقوال السيدة شيتاكو، لأنها لا تفضي للمصالحة؛ بل هي، في الواقع، خطوة إلى الوراء. الرئيس (تكلم بالإسبانية): السيدة شيتاكو طلبت الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيتها الكلمة الآن.

السيدة تشيتاكو (تكلمت بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكثير من وقت المجلس. قلنا عدة مرات اليوم إن العالم لديه العديد من المشاكل الأكثر إلحاحاً لمناقشتها. ومع ذلك، أجد لزاماً علي أن أكرر عدة أمور.

الزمن الذي كانت كوسوفو تطلب فيه الإذن من بلغراد وتراجع معها بياناتها قد ولى. نحن لا نخشى من رواية قصتنا. ولا نخاف من التعامل مع ماضينا. كانت هناك حرب رهيبة، وفي الحرب تحدث أشياء فظيعة. ولكن لا ينبغي للمرء أبداً أن يحاول المساواة بين الجريمة التي ترعاها الدولة والأعمال الفردية. هناك فرق. ومرة أخرى، نحن مستعدون للتعامل مع ماضينا. ونأمل أن صربيا ستكون قريباً قادرة على التعامل مع ماضيها.

عندما يتعلق الأمر بالقانون الدولي، مرة أخرى، لا بد لي من التأكيد على أن محكمة العدل الدولية، أعلى الهيئات

لا يمكن للمرء أن يبرم اتفاقاً ثم يقول "نحن بحاجة للتشاور مع محكمة الدستورية". فإن كان الأمر كذلك، يمكننا إذاً التشاور مع محكمتنا في بلغراد. لقد وجهت لي تهمة جنائية لذلك.

عندما تتكلم السيدة شيتاكو عن الأقليات القومية في صربيا، لا يمكنها القول إن هناك أقليات قومية ألبانية أو كوسوفية في صربيا. إنها لا يمكن أن تضع الأقليات القومية الألبانية نيابة عنها وعن الألبان الذين يعيشون في ألبانيا أيضاً.

السيدة شيتاكو تكلمت عن الحق في تقرير المصير، الذي استخدمته بالفعل: فهناك دولة يعيش فيها الألبان، ويطلق عليها ألبانيا. إنها لا تملك ذلك الحق، لأنها كانت أقلية قومية في يوغوسلافيا السابقة وفي صربيا، دون أي موافقة من البلد الذي انفصلت عنه، لقد أعلنوا الاستقلال من طرف واحد. ولا بد لي من التحذير من أن ما حدث لنا يمكن أن يحدث لأي بلد غداً. من فضلكم، لا تقولوا إن المبادئ لا تهم. ولذلك، فإننا لا نعترف بإعلان الاستقلال من طرف واحد. فإن كانت كوسوفو ذات سيادة ومستقلة، ما كان لها أن تجلس هنا تحت هذا الشكل "السيدة فلورا تشيتاكو"، بل كان ينبغي أن تكون "ممثلة جمهورية كوسوفو". وإذا كانت كوسوفو مستقلة، لكان حرياً بها أن توقع على اتفاق تحقيق الاستقرار والاتساق مع الاتحاد الأوروبي كبلد، وليس كإقليم.

ما كنت أريد إثارة هذه القضية، بل كنت أريد أن أتكلم عن ما استطعنا تحقيقه حتى الآن، مع استشراف المستقبل. ومع ذلك، فقد آثرت السيدة شيتاكو ألا تفعل ذلك وأن تستخدم كل فرصة وأي جلسة لمجلس الأمن لدعوة الآخرين إلى الاعتراف باستقلال كوسوفو. لذا، أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشكر جميع البلدان التي لم تعترف باستقلال كوسوفو - ليس لأنها فعلت ذلك على سبيل المعروف لصربيا، بل لأن ذلك يتماشى مع القانون الدولي. ولا يمكنني انتظار ذلك اليوم الذي نرى فيه بلداً آخر يواجه هذه المشكلة. قلت

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل رفع الجلسة، وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس لهذا الشهر، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية لأعضاء مجلس الأمن، خصوصاً زملائي الممثلين الدائمين وزملائهم، فضلاً عن أمانة المجلس، على كل الدعم المقدم لنا. وقد شهد هذا الشهر نشاطاً كبيراً بلا شك، توصلنا خلاله إلى توافق في الآراء بشأن العديد من القضايا الهامة المعروضة علينا. وما كان بمقدورنا أن نواجه كل ما تمكنا من معالجته وحدنا أو دون العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية لكل الوفود وموظفي الأمانة العامة، بما في ذلك موظفي خدمة المؤتمرات. وما كان يمكن تحقيق ما أدركناه من نجاح من دون الكفاءة المهنية لفريقينا، الذي أتوجه له بالشكر. وأي تقصير هو مسؤوليتي وحدي.

وإذ نختتم رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس بأكمله متمنياً حظاً سعيداً لوفد أنغولا في شهر آذار/مارس. ونقدم له دعمنا الكامل.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨.

وأكثرها مهنية، قد أصدرت فتوى بشأن إعلان استقلال كوسوفو وشرعيته. وكانت الفتوى واضحةً ولا لبس فيها: كوسوفو لم تتجاوز حقوقها عندما أعلنت استقلالها ونحن حالة ذات طابع خاص وليس كمثلهما أي نزاع قائم أو في المستقبل.

كنت سعيدة في الواقع إذ سمعت زميلي من بلغراد يشير إلى اتفاقنا باعتباره اتفاقاً دولياً. ولكن لم نكن الوحيدين في طلب الرأي من المحكمة الدستورية. صربيا فعلت نفس الشيء قبل شهر فيما يتعلق بالاتفاق بشأن الشهادات. وأريد أن أطمئن المجلس إلى أننا سننفذ كل اتفاق توصلنا إليه في بروكسل - كل وأي اتفاق - ولكن ليس على حساب تعطيل عمل دولتنا. هذا هو ما أشار إليه حكم المحكمة الدستورية.

أريد أن أقول أيضاً أننا مع تحقيق المصالحة. ولكن المصالحة لا يمكن أن تبنى على الإنكار. لا يمكن أن تبنى المصالحة إلا إذا كنا نستطيع أن نقف في شموخ وننظر إلى الماضي دون خوف من ذلك - وإن كان البعض قد يرى ذلك مخزياً للغاية.